الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة ماستر
تخصص دولة مؤسسات

النظام الرقمي ودوره في الرقابة على العملية الانتخابية

من تقديم الطالبة
دومـــة سميـــرة

تحت إشراف الأستاذ
محمودي سليم

الرقم	الاساتذة	الجامعة	الصفة
1	عمروس حسين	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
2	محمودي سليم	جامعة يحي فارس المدية	المشرفا
3	بورياح	جامعة يحي فارس المدية	عضومناقش

السنة الدراسية:2025/2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالى

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ
لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ
شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا
اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ

المائدة اية ٨ .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من كان له الأثر الطيب في مسيرتي العلمية،

ولكل من ساندني ووقف إلى جانبي حتى أتممت هذا العمل.

أخص بالذكر أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة، وعلى

رأسهم الأستاذ المشرف "محمودي سليم" الذي كان مثالاً في الدعم والتشجيع.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن عميق امتناني لزوجي العزيز الذي كان له كل الفضل في انجاز هذا

العمل و لعائلتي الكريمة، سندي الأول، على صبرهم، ودعائهم، وتشجيعهم المستمر لي.

والى اختي التي كانت سببا في هذا المسار ، والى الطبيبة عاشوري التي لم تبخل بمجهودها

في اثراء هذا البحث كذلك .

ولا أنسى زملائي وأصدقائي الذين كانوا خير رفقة في هذه الرحلة، فلكم مني كل التقدير

والمحبة.

جزاكم الله خير الجزاء، وبارك في جهودكم، وجعلها في ميزان حسناتكم .

إهـــــداء

بكل مشاعر الفخر والامتنان، أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة من مسيرتي التعليمية.

إلى والدي العزيزين رحمة الله عليهما ، اللذان علماني معنى الصبر والإصرار،

فلكما مني كل الشكر والامتنان، وهذه المذكرة هدية لروحكما الطيبة.

إلى سندي في هذه الحياة والذي كان بفضله وبوجوده كل نجاح لي وافتخر

زوجي الغـــــالي.

إلى قرة عيني وفرحة وجودي أولادي : مرام ، نفيسة ،محمد عبد العلي.

إلي رفيقتي دربي خيرة وحكيمة و الكتكوتة نهلة و إخوتي وأخواتي، الذين كانوا دومًا سندًا

وعونًا، أشارككم هذه اللحظة بفخر وامتنان.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم، وزملائي الذين ، أقدم

لكم جميعًا أسمى عبارات الشكر.

وأخيرًا، إلى كل من دعمني ووقف إلى جانبي في مشواري الدراسي، أقول هذا

الإنجاز منكم ولكم.

المقـــــــدمـــة

مقدمة

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم ,وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , أصبحت الممارسات الرقمية عنصرا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،حيث تعد الثورة الرقمية واحدة من أكبر التحولات التي شهدها القرن الواحد والعشرون ، فقد بدأت بوادر التحول الرقمي تظهر من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع مؤسستها سواء عامة كانت أو خاصة .

ولقد أصبحت الحكومات الديمقراطية في عصرنا الحالي ملزمة بمراعاة شرعية الحكم أكثر مما كانت عليه في السابق، باعتباره مطلبا حقوقيا دوليا ووطنيا للشعوب , وظهر أن هذا لا يأتي إلا عن طريق الانتخابات التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه بكل حرية ، فتعد هذه الآلية من أهم المقومات الأساسية للمشاركة في العمل السياسي والحياة الديمقراطية.

أما الجزائر فقد ظلت لفترة طويلة تحتل مراكز متأخرة ضمن التصنيفات العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،إلا أنها خطت خطوة كبيرة في هذا المجال بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة للالتحاق بالركب .

ومع توجه الجزائر نحو تبني التحول الرقمي فقد حققت قفزة نوعية ، سعت من خلالها إلى تسهيل عمل الإدارة والمواطن عن طريق تقريب و تسهيل الإجراءات الإدارية في كل القطاعات، حيث ان ادخال الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية يعد من المواضيع الهامة التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة السياسية خصوصا أن هذه التقنيات توفر للناخب السهولة والسرعة والثقة في القيام بالعملية الانتخابية .

وعليه فان سعي الدولة إلى تقديم خدمات أكثر جودة وربط المواطنين بمؤسسات الحكومــة بنظـام رقمي ، وبالتالي التحول نحو إدارة رقمية كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل الآني .
وبناء على ذلك فان رقمنة العملية الانتخابية يعد بين الضمانات المستحدثة لمواجهة مشكل التزوير خاصة ما تعلق الأمر بتضخيم أعداد الناخبين ,كما تسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التواجد الفعلي وكذا توفر المعلومة يضمن للمواطن الجودة والنوعية في أي زمان ومكان ، وهذا مايمثل إضافة معتبرة في مجال الخدمة العمومية .

وتكمن أهمية هذا البحث في انه موضوع حيوي لم تتوفر حوله دراسات كافية بالشكل المطلوب ، ومعرفة مساهمة الرقمنة في تسهيل عملية الرقابة على العملية الانتخابية .

- معرفة الإمكانيات والآليات التي سخرتها الجزائر لتوظيف الرقمنة في العملية الانتخابية .
- حيث أن هذه الدراسة نسعى من خلالها إزالة الغموض عن مفهوم النظام الرقمي أو الرقمنة أو التحول الرقمي ودوره الرقابي على العملية الانتخابية من حيث تكريس النزاهة والشفافية وتعزيز ثقة الرأي العام بعمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات .

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاح إدخال الرقمنة في الرقابة على العملية الانتخابية ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية اسئلة فرعية يجب ان نجيب عنها وهي:

كيف ساعدت الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية ؟ وكيف وظفت الإدارة هذا التحول الرقمي لتسهيل إجراءات عملها؟ وما الآليات التي استخدمتها في ذلك ؟ .

كما نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة جاهزية الجزائر لتقديم الخدمة للمواطن بهذا القالب الغير تقليدي ومدى جاهزيتها خوض تجربة رقمنة العملية الانتخابية بجميع مراحلها وكذا استكشاف سبل تعزيز ثقة الناخبين في الأنظمة الانتخابية الرقمية ، ومعرفة مدى تحقق الهدف المنشود واكتشاف سلبيات هذا النظام وتطويره .

إذ لم يكن اختيار الموضوع من باب الصدفة او العشوائية ، بل كان مبنيا على مبررات ذاتية، تكمن في حب الاطلاع ومعرفة مساهمة التكنولوجيات الحديثة في تنظيم وتسهيل عمل الإدارة من خلال تقريب الإدارة من المواطن ، ومشاركتي في تأطير بعض العمليات الانتخابية سابقا من خلال معرفة التقنيات الجديد في تاطير هذه العملية ، و قراءة بعض المقالات في هذا المجال .

أما عن الأسباب الموضوعية فتتمثل نقص الأبحاث في هذا الموضوع في المكتبات الجامعية , كونه موضوع جديد ,فكان مشجعا لنا لاختياره كعنوان لمذكرة تخرج .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت على:

المنهج الوصفي فقد اعتمدت عليه في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث ، بتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة مع تحديد خصائص وأهداف ومراحل كل مفهوم من الدراسة .

أما المنهج التحليلي فاعتمدت عليه لتحليل وتفسير بعض النصوص القانونية من الدستور خاصة التعديل الدستوري 2020 وقمت بفحص لمحتواها ، وبعض القوانين العضوية كالأمر 21-01 المتعلق بنظام

الانتخابات والذي سلطنا عليه الضوء في الشق المتعلق برقمنة العملية الانتخابية ،وكذا القانون العضوي 07/19 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات .

ونظرا لحداثة الموضوع وخوض الجزائر هذه التجربة الفتية واستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية رقابة على العملية الانتخابية في جميع مراحلها وإدراج النظام الرقمي لتحسين جودة ونزاهة الانتخابات ، فقد واجهتني صعوبة في جمع المعلومات خاصة مع قلة المراجع التي تطرقت إلى الدور الرقابي للنظام الرقمي على العملية الانتخابية ، هذا إضافة إلى ضيق زمن دراسة هذه المذكرة المتاح من اجل التعمق و الخوض فيها بإسهاب .

حيث ان جل الدراسات السابقة تمحورت حول رقمنة العملية الانتخابية دون التطرق الى الدورالرقابي الذي تلعبه الرقمنة في الرقابة على العملية الانتخابية .

ولعل أهمها دراسة :

-خريفي عمار،سلامات سفيان ،الرقابة على الانتخابات في ظل الأمر 21-01 المعدل والمتمم ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،جامعة 8 ماي 1945 ،ورقلة السنة الجامعية 2021-2022 أين وقفت الدراسة على أن المشرع الجزائري باعتماده للتعديلات الجديدة قد وفق إلى حد كبير في توفير الحماية القانونية اللازمة لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية وخير دليل على ذلك هو النتائج المسجلة عبر مختلفة الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها الجزائر منذ انتخاب رئيس الجمهورية بتاريخ بتاريخ 2019/12/12 .

حيث لم يسجل أي لغط أو تشكيك في نزاهة ومصداقية نتائج هذه في الاستحقاقات كما جرت عليه العادة في الاستحقاقات التي جرت في ظل الأنظمة الانتخابية السابقة ، مما يعد دليلا على فعالية اشكال الرقابة المختلفة التي تضمنها المر 21-01 .

- **-دراسة** حمزاوي محمد ،الرقابة على الانتخابات في ظل الدستور الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ،تخصص قانون إداري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق 'جامعة ادرار ،السنة الجامعية 2017-2018 ، أين وقفت هذه الدراسة على أن فعالية الرقابة في كفالة انتخابات نزيهة تعكس الإرادة الشعبية بوضوح وتسهم في سلامة تكوين المجالس المنتخبة ، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون والتكامل بين كل الجهات الموكل لها مهمة هذه الرقابة ، سواء كانت من جانب الإدارة أو من جانب القضاء ، أو حتى أطياف المجتمع المدني أو حتى الرقابة الدولية للوصول إلى رقابة فعلية حقيقية ابتداء من التسجيل في قوائم الناخبين إلى غاية الإعلان النهائي للنتائج .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة حول هذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى فصلين:
حيث خصص الفصل الأول لدراسة الإطار ألمفاهيمي للدراسة ،حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث

المبحث الأول: تعرفنا فيه على مفهوم الرقمنة من التعريف إلى النشأة والخصائص والمجالات كذا الأهمية .

المبحث الثاني : عرجنا فيه على مفهوم الانتخابات وكل العمليات المتعلقة بها .

المبحث الثالث :خصص لمفهوم الرقابة الانتخابية و مراحل رقمنه العملية الانتخابية .

أما الفصل الثاني فتعرفنا فيه على اثر استخدام الرقمنة على العملية الانتخابية والرقابة عليها وقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث وهذا نظرا لعمق دراسة الدور الرقابي للرقمنة في جميع مراحل العملية الانتخابية سواء من الناحية التنظيمية أو من الناحية الرقابية.

ففي **المبحث الأول:** تعرفنا على اثر استخدام الرقمنة في إدارة العمليــة الانتخابية .

أما **المبحث الثاني** : أبرزنا فيه دور السلطة الوطنية المستقلة كآلية رقابة على العملية الانتخابية.

وفي **المبحث الثالث** : تحدثنا عن الدور الرقابي للنظام الرقمي على العملية الانتخابية

وفي **المبحث الرابع:** عرجنا فيه على فعالية و تحديات النظام الرقمي في الرقابة علي العملية الانتخابية .

اما **المبحث الخامس:** فوضحنا عمل الأرضية الرقمية كآلية لترقية الخدمة وضمان الشفافية في العملية الانتخابية .

الفصـــــــــل الاول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم تكن العملية الانتخابية بمعزل عن هذه التحولات، بل أصبحت بدورها ساحة لتطبيق النظم الرقمية، سواء على مستوى تنظيمها أو مراقبتها أو تعزيز شفافيتها. في هذا السياق، برز مفهوم "الرقمنة" كأداة فعالة في تطوير آليات الإدارة العمومية، وخاصة ما يتصل منها بتسيير الانتخابات بوصفها ممارسة ديمقراطية جوهرية في أي نظام سياسي حديث.

ويُعد الإلمام بالإطار المفاهيمي لكل من الرقمنة والانتخابات خطوة ضرورية لفهم طبيعة التداخل بينهما، كما تتيح هذه الدراسة إبراز دور التكنولوجيات الحديثة في تعزيز ثقة المواطنين في المسار الانتخابي، مع ضرورة الوقوف أيضًا على الإشكالات المرتبطة بها و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل ، تمهيدًا لدراسة أعمق حول دور الأنظمة الرقمية في تنظيم ومراقبة العمليات الانتخابية.

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

أصبحت الرقمنة في العصر الحديث من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التطوير في مختلف المجالات، لا سيما في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة والتحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. فقد أدى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا إلى تغيير جذري في طرق إدارة المعلومات والبيانات.

وتُعد الرقمنة عملية محورية تهدف إلى تحويل المعطيات والعمليات من الشكل التقليدي الورقي أو اليدوي إلى صيغة رقمية تعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية وأنظمة المعالجة الذكية، مما يتيح فرصًا أكبر لتحقيق الشفافية، الدقة، وسرعة الإنجاز.

وفي هذا السياق، لم تعد الرقمنة مجرد خيار تقني، بل أصبحت توجّهًا استراتيجيًا تمليه متطلبات العصر الرقمي، وضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التحولات العالمية في شتى الميادين.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الرقمنة

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة لتحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم استراتيجياتها لتنمية أدائها، هذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال الذي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت ليصل إلى المفردات والمصطلحات.

الفرع الاول: نشأة الرقمنة

لقد مرت الرقمنة في نشأتها بعدة مراحل وهي :

أولا: المرحلة الأولى:

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر[1] من خلال النتائج المحققة الاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الالكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الاعارات بين المكتبات حسب مشروع

1 هرتر: هو باحث أمريكي ساهم في التأسيس النظري لفهم التحول المعلومات من الورقي إلى الرقمي .

المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبعة في جويلية 1994 .

وبغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنه المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، ومن أهمها اجتماع بروكسل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ، بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع، ليشمل هذا المشروع إقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا :المرحلة الثانية :

انتقلت بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريامimoria، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (و أكسفورد تاست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الالكتروني القطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية [1].

إنا المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتيجيتها لتنمية أدائها، فهذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققته مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت وصولا إلى المفردات والمصطلحات.[2]

أما فيما يكتبه ويقوله الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية التي تطور استخدامها في اختزان البيانات البيلوغرافية واسترجاعها وبتها إلى الجهات المستفيدة الأخرى.

بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الافتراضية، والمكتبة الالكترونية، والمكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصلحاتها، حيث سماها الباحث الأمريكي **ليكليدر-** الذي سمي بأب الانترنت - بمكتبة المستقبل، وسماها الباحث البريطاني الأمريكي **لا نكستر** نحو أنظمة معلومات دون ورق إلا أنه مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد ، وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات .

1 احمد الكبيسي, **"تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمية الافتراضية"**، مجلة العربية 300 العدد 29، ص 6 .

2 احمد الكبيسي, نفس المرجع ص7

هذا التطور الطويل لحوالي نصف القرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات والمكتبات الالكترونية أو الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها ، ينبغي توضيحـه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة إلكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة البيانات التي تحويها، وعليه فإن المكتبة الإلكترونية تألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة إلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الأعم والأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل الجهود التي ترمي إلى استخدام أجهزة إلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسب.

وهي تشمل مواد إلكترونية ورقمية، غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها .

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية" و "الإبداع الرقمي " و "الكتاب الإلكتروني" و "الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولتفادي الغموض والخلط بين هذه المصطلحات فيما بينها والوصول إلى مفهوم جامع، يمكن الوقوف على بعض التعاريف المختلفة لمصطلح الرقمنة أو التعريف الرقمي او التحول الرقمي فيما يلي:

أولا: تعريف الرقمنة "لغة"

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، ويقول ابن منظور الرقم والترقيم تعليم الكتاب[1]، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل كتاب مرقوم كتاب مكتـوب والمرقم القلم ... والرقم الكتابة والختم.. والرقم ضرب مخطط من الوشي.. ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.[2]

1معجم المعاني الجامع، "مدخل الرقمنة"، https://www.almaany.com/↩ تاريخ التصفح 2025/06/06 علي الساعة 13:25 سا

2 معجم المعاني الجامع، نفس المرجع https://www.almaany.com/↩

ثانيا: تعريف الرقمنة "اصطلاحا"

يقصد بالرقمنة في الاصطلاح العلمي عملية تحويل المحتويات والمعلومات والوثائق من شكلها الورقي أو التناظري إلى شكل رقمي باستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، بما يسمح بمعالجتها، تخزينها، واسترجاعها إلكترونيًا بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ما يساهم في تحسين الأداء وتسهيل الوصول إلى المعلومات.[1]

وهناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح الرقمية ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر الباحث الكندي تيري كاني (**Terry Kuny**) إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة ...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند. إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى المجموعة من الأرقام الثنائية "يمكن أن يطلق عليها الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

وتشير الباحثة السويدية "شارلوت ببيسري" إلى الرقمنة أنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي ويقدم مفهوما أخرا لم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء التحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب والمخطوطات، والخرائط ...) إلى شكل رقمي .

وبمعنى آخر أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني,[2]غير أن هذا المصطلح يمكن أن يأخذ عدة معاني حسب المال الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني :

- **في الحسابات**: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
- **في سياق نظم المعلومات**: تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ... الخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان -أي تناظرية- إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إشارات ثنائية

1 محمد يونس**," التحول الرقمي وإدارة المعلومات"**.,دار المعرفة الجامعية،2018 ص 45.

2 سعيد يقطين , **"من النص الى النص" مدخل الى جماليات الابداع التفاعلي**, الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005 ص21 .

وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي طريق الكاميرات الرقمية[1] ، والتي ينتج عنها أشكال عرضها على شاشة الحاسب.

الفرع الثالث: تعريف التحول الرقمي و تفريقه عن الرقمنة

النظام الرقمي هو البنية التقنية التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة البيانات ,وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستعمال .

وتقوم هذه الأنظمة على مبادئ التحول من المعالجة اليدوية التقليدية الى نظم الكترونية تعتمد على البرمجيات ,الذكاء الاصطناعي ,قواعد البيانات , وامن المعلومات مما يتيح تحسين الفعالية والدقة والسرعة في مختلف المجالات [2].

ان التحولات التي شهدها العالم اليوم وتغلغلها في الحياة اليومية والمدنية يؤكد ان تكنولوجيا المعلومات والتحولات نحو استخدام الوسائل الرقمية ضرورة لا تستغني عنها المؤسسات المدنية وإفراد المجتمع بشكل عام , أين لاقت انتشارا هائلا حيث ظهرت مصطلحات كثيرة متشابهة في المضمون ولكن تختلف في التسمية فهناك من سماها التحول الرقمي او الرقمنة فما هو التحول الرقمي ،وما الفرق بينه و بين الرقمنة؟

أولا :تعريف التحول الرقمي :

فهناك عدة تعريفات أحاطت بالتحول الرقمي وهذا على حسب القطاع أو المجال الذي مسه .

1-تعريف التحول الرقمي اقتصاديا:

انه عملية انتقال نماذج الأعمال التقليدية نحو تبني التكنولوجية الرقمية بشكل شامل بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو المستدام ضمن الأسواق الرقمية .

اما التعريف التقني فيشير إلى أن التحول الرقمي من الناحية التقنية إلى استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة مثل الحوسبة,الذكاء الاصطناعي ,وانترنت الأشياء وتهدف إلى تحسين وتبسيط العمليات التشغيلية وتعزيز الكفاءة التقنية .

2- تعريف التحول الرقمي إداريا:

فيعرفه على انه إعادة تصميم وإعادة هيكلة الإدارة وأساليب العمل داخل المؤسسات بما يضمن التكيف مع التطورات الرقمية المتسارعة وتحقيق مرونة اكبر من الأداء المؤسسي ومنه انه يمكن تعريف

1 نجلاء احمد ياسين ,**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية** ,القاهرة ,العربي للنشر و التوزيع,2013,ص20.

2العيد سمير **"التحول الرقمي والإدارة الذكية في المؤسسات الحكومية"** .دار المسيرة، 2020، ص 35.

التحول الرقمي بشكل عام على انه عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف جوانب الأعمال والخدمات الحكومية والمجتمعية ,مما يؤدي إلى أحداث تغيرات جوهرية وكيفية تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات مع التركيز على الابتكار والكفاءة .

ثانيا : الفرق بين التحول الرقمي الرقمنة

1- التحول الرقمي وعلى الرغم من إن الرقمنة تعد الخطوة الأولى في رحلة التحول الرقمي , إلا أن التحول الرقمي يتجاوز ذلك ليشمل نطاقا أوسع بكثير ,فهو يشير إلى عملية تغيير شاملة تؤثر على الثقافة التنظيمية للمؤسسة حيث يتم دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الأعمال والخدمات ويهدف التحول الرقمي إلى أحداث تحول جذري في كيفية العمل وتقديم الخدمات , مما يعزز الابتكار والكفاءة ويعيد تشكيل العمليات والنماذج التشغيلية بشكل كامل [1].

تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل العناصر المادية أو التناظرية في العمليات الرقمية وتدفقات العمل إلى تنسيقات رقمية ,الهدف الأساسي في هذه العملية هو تمكين أنظمة الكترونية من استخدام هذه البيانات الرقمية على سبيل المثال ,يمكن تحويل النماذج الورقية التي يملاها العملاء في نماذج رقمية تملا عبر الانترنت مما يسمح باستخدام البيانات الناتجة في التحليلات ’وذكاء الأعمال في مجال الأعمال تشمل مبادرات الرقمنة .

- تحديث الأنظمة القديمة .
- أتمت العمليات الرقمية الو اليدوية .
-نقل الأنظمة لتكون متاحة عبر الانترنت.

وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

المطلب الثاني: أهمية و خصائص الرقمنة

للرقمنة أهمية وخصائص كثيرة سنتعرف عليها في مايلي .

الفرع الأول : أهمية الرقمنة

أهمية الرقمنة تكمن في الدور الكبير الذي تلعبه في تحسين الأداء وتسهيل الإجراءات في مختلف القطاعات. إليك أبرز الجوانب التي تبرز أهمية الرقمنة:

1 George Westerman, Didier Bonnet, Andrew McAfee **"Leading Digital: Turning Technology into Business Transformation"** 2014 Harvard Business Review Pres

1- تحسين الكفاءة الإدارية ومحاربة الفساد:

تُعد الرقمنة من الأدوات الفعّالة في تحسين الكفاءة الإدارية ومحاربة الفساد، حيث تسهم في تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية، مما يؤدي إلى تسريع عمليات اتخاذ القرار وتقديم الخدمات العامة بطريقة أكثر شفافية وفعالية. من خلال اعتماد الأنظمة الرقمية في تسيير الشؤون الإدارية، يصبح من الممكن تتبع العمليات والمعاملات بشكل آني، مما يقلل من فرص التلاعب والتجاوزات[1].

كما تتيح الرقمنة آليات دقيقة للرقابة والتقييم، وتمكن من جمع وتحليل البيانات بشكل يساعد على كشف مظاهر الفساد واتخاذ قرارات مبنية على معطيات واقعية. ومن جهة أخرى، تعزز الشفافية عبر نشر المعلومات والمعطيات العمومية وتمكين المواطنين من تتبع سير المعاملات الإدارية، مما يكرس مبدأ المساءلة ويحد من مظاهر المحاباة والرشوة.

وبالتالي، فإن إدماج الرقمنة في العمل الإداري لا يقتصر فقط على تحسين الأداء، بل يمثل أيضا آلية حيوية لمحاربة الفساد وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

2-توفير الوقت والجهد وتحسين جودة الخدمات

تُعدّ الرقمنة من أهم الوسائل الحديثة التي ساهمت في **توفير الوقت والجهد وتحسين جودة الخدمات،** سواء في القطاع العام أو الخاص. فقد أدّى التحول الرقمي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص عدد الخطوات المطلوبة لإنجاز المعاملات، مما انعكس بشكل مباشر على سرعة الأداء وكفاءته. وبفضل اعتماد التكنولوجيا، أصبح بالإمكان تقديم الخدمات للمواطنين عن بُعد، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي إلى المرافق الإدارية، وهو ما يوفّر الكثير من الجهد البدني والوقت الضائع في التنقل والانتظار.

علاوة على ذلك، ساهمت الرقمنة في رفع جودة الخدمات المقدمة، من خلال تعزيز الدقة في معالجة المعلومات وتقليل نسبة الأخطاء البشرية، فضلًا عن إمكانية تتبع مراحل المعالجة إلكترونيًا، مما يمنح شفافية أكبر ويعزّز ثقة المواطن في الإدارة. كما أتاحت الأنظمة الرقمية إمكانية تخصيص الخدمات بحسب احتياجات الفئات المستفيدة، وهو ما يُعد تطورًا نوعيًا في أساليب تقديم الخدمة العمومية.

وبالتالي، فإن الرقمنة لا تمثل مجرد عملية تقنية، بل هي تحول إداري عميق يهدف إلى تحسين أداء المؤسسات، وتعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الحديثة، ويواكب التغيرات المتسارعة في بيئة العمل الإداري[2].

1إيمان بغدادي سوميه رماش ,**"تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائرية"** مجلة أوراق بحثية" مجلة علمية نصف سنوية , متخصصة في علم المكتبات و المعلومات صادرة عن كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة ,العدد الاول 2022/06/30 ص78

2إيمان بغدادي , سوميه رماش , نفس المرجع ص 79

3-المساهمة في التنمية المستدامة و تحفيز الاقتصاد الرقمي

تعد الرقمنة أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصاد الرقمي، لما توفره من إمكانيات كبيرة فهي تقلل من استهلاك الورق والطاقة و تعزز الإدارة البيئية الذكية (مثل مراقبة التلوث رقمياً) كم انها تخلق فرص عمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات و كذلك في تسهم في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية .

الفرع الثاني :خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

اولا: تقليص الوقت والمكان :

فالتكنولوجيا تختزل الوقت باستحضار كل ماهو قديم بكبسة زر، وتجعل كل الأماكن الكترونيا متجاورة فهي تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول اليها بسهولة ويسر[1].

ثانيا- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة وتكوين شبكات اتصال رقمية

نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي ,مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج كما إن الرقمنة تتحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.[2]

ثالثا- التفاعلية واللامركزية:

تُعدُّ التفاعلية واللامركزية من الخصائص الجوهرية التي تميز النظم الرقمية الحديثة، حيث تسهمان في تحسين كفاءة الأداء وتطوير آليات اتخاذ القرار. فالتفاعلية تُمكّن المستخدمين من التواصل الفوري مع المنصات الرقمية وتبادل البيانات بشكل لحظي، مما يعزز المشاركة

1 بضياف زهير,**"دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات والتحديات"** تطبيق "خدمتي "من قطاع الموارد المالية,مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية مذكرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي ،الحكومة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحيات ، نوفمبر 2020 ص 71 .

2 محمد شومان ، ***الثقافة*** **الرقمية المفاهيم والاتجاهات**، القاهرة: دار الشروق، 2011.

الفعّالة ويقلّص من الفجوة بين المواطن والإدارة. أما اللامركزية، فتمكّن الجهات المحلية أو الوحدات التنظيمية المختلفة من تبني حلول رقمية تتناسب مع خصوصياتها، بعيدًا عن البيروقراطية المركزية، مما يسرّع الاستجابة ويزيد من مرونة النظم الرقمية. ويؤدي دمج هاتين الخاصيتين إلى بناء منظومة رقمية أكثر شمولاً وتكيّفًا مع التحولات المجتمعية والإدارية.

رابعا- الشيوع والانتشار و العالمية والكونية:

من بين الخصائص البارزة للرقمنة في العصر الحديث، تبرز الشهرة والانتشار والعالمية والكونية، باعتبارها سمات تعكس الطابع الواسع والتأثير العابر للحدود للتقنيات الرقمية. فقد أصبحت الرقمنة ظاهرة عالمية بامتياز، تتخطى الحواجز الجغرافية واللغوية والثقافية، وتسهم في ربط المجتمعات والشعوب ضمن فضاء تواصلي مشترك. هذا الانتشار السريع للتكنولوجيا الرقمية، **و**شيوع استخدامها في مختلف مجالات الحياة، من التعليم والصحة إلى الاقتصاد والإدارة، عزز من عالميتها كقوة محركة للتغيير، **و**كونيتها كمبدأ يتجاوز الإطار المحلي إلى أفق إنساني مشترك، ما يجعل الرقمنة آداة استراتيجية في توحيد الرؤى وتعميم الابتكار على نطاق كوني .[1]

المطلب الثالث: عناصر ومجالات الرقمنة

لقد غيرت التكنولوجيات الحديثة طرق العمل والتواصل والإنتاج والبيع والاستهلاك باعتبارها ابتكارا حقيقيا في عصر الرقمنة سنتعرف على العناصر المكونة لها (الفرع الاول) مجالاتها(الفرع الثاني)

الفرع الأول: عناصر الرقمنة

إن الإصلاح المنهجي ضروري لتجسيد الرقمنة، ويترتب عليه إنشاء نظام يسمح للحكومة بتنظيم نفسها وفقا لاحتياجات البلاد، من خلال تقديم خدمات رقمية سهلة الاستخدام، وآمنة ووطيدة لمواطنيها ولمؤسساتها العمومية والخاصة وذلك من خلال التحديثات الآتية:[2]

اولا: الترميز الرقمي

ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص - الصورة - الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر اثناء عملية معالجتها على

1 محمد العريدي،**"الثورة الرقمية وتحولات الاتصال."** بيروت, الدار العربية للعلوم، 2019، ص. 85.

2 عبير الرحباني, **الاعلام الرقمي** (الالكتروني), الأردن ,دار أسامة للنشر و التوزيع 2012 ص52.

شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضا.

ثانيا: أنظمة التراسل الرقمي

ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمصحات البصرية التي تساعد على استعمال أنظمة تواصل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاد لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لهما من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تامين رفيع .

ثالثا: شبكات النفاد الرقمي

وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز DLS الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول (MODEM) وتعد وتعد كلمة " Modem" إختصار لكلمتي " Modulator و Demodulator" وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الاشارات الرقمية .

الفرع الثاني :مجالات الرقمنة

هناك عدة مجالات استفادت من الخدمات التي تقدمها الرقمنة نذكر منها:

اولا-مجال الرعاية الصحية

ساعد الاعتماد على الرقمنة في الرعاية الصحية على تحسين جودة الخدمات الصحية اذ بات من الممكن وصول مقدمي الرعاية الصحية إلى المرضى بسهولة ومتابعتهم عن بعد عبر مختلف المنصات، كما سهلت الرقمنة من عملية حفظ التاريخ الطبي للمرضى للوصول إليه في أي وقت[1] .

ثانيا- مجال الأعمال

يعد مجال الأعمال من أكثر المجالات استخداما للرقمنة، وقد تجلى ذلك من خلال اعتماد الشركات على الرقمنة في التواصل مع العملاء وتحسين إمكانيات تتبع المستندات والحفاظ على توافق العمليات .

كما استفادت الشركات من الرقمنة في تحديد الظروف المتغيرة وتقييم خيارات الاستثمار ,وهو ما أدى إلى اتخاذ قرارات أفضل وزيادة الإيرادات فضلا عن دور الرقمية في زيادة انتخابية الموظفين من خلال تسهيل تواصلهم عن بعد ووصولهم إلى المعلومات في الوقت المناسب.

ثالثا- المجال الصناعي

ساعد الاعتماد على الرقمية في التصنيع في استخدام المصانع أحدث البرامج التقنيات التي تدعم عملية

1 عبير الرحباني, مرجع سابق ص53

التصنيع والإنتاج ، إذ تقدم تلك البرامج تقارير دورية على أداء المعدات وتسرع من عملية الإنتاج، كما تقلل من هدر المواد الخام.

كما ساهمت الرقمنة في زيادة معدلات الإنتاج ، نظرا لدورها في إدارة الحسابات بشكل رقمي وتقليل نسبة الأخطاء الناتجة عن إدارتها بشكل تقليدي [1].

رابعا- مجال الخدمات الحكومية

تجلى تأثير الرقمنة على الكثير من الخدمات التي تقدمها الحكومات للمواطنين فأصبح بالإمكان تقديم الطلبات والاستشارات الالكترونية مع سداد المدفوعات عن طريق الدفع الالكتروني ، كما ساعدت الرقمنة على استخدام أحدث تقنيات الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي في نقل الأخبار والقرارات الحكومية للموطنين.

ولعبت الرقمنة دورا بارزا في حماية المعلومات الحكومية السياسية من مخاطر الانتهاك خلال تنفيذ استراتيجيات الأمن السيبيراني.

المطلب الرابع: أسباب اللجوء إلى التحول الرقمي ووسائله

أن التحولات التي يشهدها العالم اليوم وتغلغلها في الحياة اليومية والمدنية يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والتحولات نحو استخدام الوسائل الرقمية ضرورة لا تستغني عنها المؤسسات المدنية وأفراد المجتمع بشكل عام أين لاقت انتشارا هائلا كان وراءه مجموعة من الاسباب وتدخلت فيه عديد من الوسائل سنتعرف عليهما .

الفرع الأول:أسباب التحول الرقمي

لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات قدرة فائقة على تقليل كلفة الإنتاج والخدمات من خلال تقليل العمالة، وتوفير المواد الخام والمواد الوسيطة، وتقليل استغلال الطاقة والتحولات الرقمية هي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فهي حلقة الوصل التي تربط بين مطالب السوق وأنشطة التصميم والإنتاج والتوزيع في نظام متكامل من جانب آخر فقد ساعدت نظم المعلومات على زيادة رقابة الإدارة على أداء العمالة وضبط جودة الإنتاج .

أما فيما يخص زيادة إنتاجية عمالة المكاتب فيتضح ذلك من خلال ظهور أتمت المكاتب وذلك بهدف زيادة فاعلية التواصل بين موظفي المكاتب وبين مراكز الإدارة والفروع وكذلك سرعة إنتاج الوثائق وتبادلها وتسهيل وضبط عمليات حفظ السجلات واستخراج الكشوف وعمل التقارير.

1 فريد النجار, **دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو منظمات الرقمية** ,مصر, المنظمة العربية لتنمية الادارية ,2004 ص199-200

- تحسين الخدمات تؤدي التحولات الرقمية دور حاسما في تحسين الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوافرة من قبل في مختلف المجالات من أهمها:

اولا:خدمات المصارف والمواصلات والاتصالات والصحة من خلال ما توفره في مجال زيادة الرفاهية الطالب الخدمة أو الزبون أو العميل ... الخ، وتسهيل عمل مقدمها.[1]

ثانيا: السيطرة على التعقيد عن التطورات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها المجتمعات اليوم جعلت من التعقيد واحدة من أهم الصفات التي تميزه من أجل التخلص من هذا التعقيد تم اللجوء لتلك المعلومات والاتصالات الجديدة نتيجة لتنوع حاجات الأفراد وتشابك العلاقات الاجتماعية والإنسانية، ويساهم التحول الرقمي في توفير الوسائل والتقنيات التي تساعد الفعالية في تحليل الأوضاع المتناقضة في المجتمع وتذليل الصعوبات داخل المؤسسات. وخارجها.[2]

ثالثا: دراسة ما ليس متاحا أدى تغير مظاهر الحياة المعاصرة إلى تعدد الظروف والمواقف التي تستوجب الدراسة سواء كانت هذه الظروف سابقة أو خالية فقد يلعب التحول الرقمي دورا مهما في استحضار هذه الظواهر ,فالتحول الرقمي يلبي حاجات المجتمعات المعاصرة
في مساهمة في تخطي خطر الكوارث التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

رابعا:المرونة: تعد المرونة هي الوجه الآخر للمجتمعات الحديثة كصفة بديلة عن التعقيد وعاملا مساعدا
للتخلص من الآثار السلبية التي تحدثها التغيرات السريعة المفاجئة بالإضافة إلى أن المرونة عامل يضمن تكيف الأفراد والمؤسسات مع المتغيرات والمتطلبات والرغبات المتجددة وتكون المرونة مجسدة في العديد من المجالات من بينها: عمليات الإنتاء وعمليات تقديم الخدمات، بالإضافة إلى اتحاد القرارات وطرق استغلال واستخدام المعلومات .

الفرع الثاني: وسائل التحول الرقمي وآلياته

يتطلب التحول الرقمي توفير مجموعة من الحاجيات الضرورية والبنية الأساسية المشكلة لهذا التحول، وتتمثل في الظروف الناشئة عن المزاوجة بين الحسابات الآلية وشبكات الاتصالات الرقمية[3]، والتي يمكن استعراضها من خلال الأدوار التي تقوم بها كالآتي:

1مختار حمد، **"تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلوم الدولية فرع التنظيم السياسي والاداري جامعة بن يوسف بن خدة،، الجزائرية 2007 ص 70

2 نفس المرجع ص 71

3عبد الرزاق مساعديه، **"التحولات القادمة في العصر الرقمي "**لطلبة الدراسات العليا بجامعة الحمد نوارة نموذجا) رسالة ماجستير في العلوم المكتبات والعلوم الوثائقية ،جامعة وهران، الجزائر 2015,ص49

أولا:الحاسبات الآلية

إن التحولات الرقمية أثبتت أن فكرة عمليات الاتصال لم تعد بالصورة التقليدية التي تقتضي وتستلزم وجود إنسان مرسل وإنسان مرسل إليه، ورسالة بينهما كشرط من شروط تشكيل عملية التواصل، وإنما أصبح الأمر يتعلق بحوار الآلة مع الإنسان والتفاعل بين العاملين الإنساني والمادي، وما زاد من شدة هذا التفاعل هو تطوير أنظمة الحاسوب وبرمجياتها القائمة على التكنولوجيا الرقمية، حيث انتقلت من كونه آلة لمعالجة البيانات إلى كونها آلة لمعالجة المعلومات، ثم إلى آلة لمعالجة المعارف، بحيث أصبح الحاسوب يتمتع بخاصية الذكاء الاصطناعي التي تجعله قادرا على الاستنساخ واستخلاص الأحكام وهو ما يفسر برمجيات وأنظمة يطلق عليها عبارة النظم الخبيرة، وسميت هكذا لأنها نظم قادرة على القراءة والسمع والرؤية وحتى على التمييز بين المسافات والأشكال وتستطيع أن تفهم وتحلل وتحل المسائل وتبرهن النظريات وتتخذ القرارات بل تؤلف النصوص والأشكال أيضاء ويواصل علم الحاسوب التقدم لإنتاج حواسيب أكثر ذكاء حتى أصبح اليوم يوجد الآلاف من النظم الرقمية

ذات الاستخدام اليومي في العديد من المجالات[1].

ثانيا:الشبكات الرقمية:

إن الشبكة عموما تعني مجموعة من الأماكن أو العلاقات بين عدة وحدات سواء كانت تلك الوحدات اجتماعية أو تكنولوجية.... أما الشبكة الرقمية فتتمثل في شبكات الاتصال بين الأجهزة الرقمية وعلى رأسها الكمبيوتر، وتعني الربط بين الأجهزة وبعضها كما لو كانت جهازا واحدا، وهناك نوعان من شبكات الاتصال هما :

1- **شبكة محلية** وهي الشبكة التي تربط بين مجموعة من الحواسيب في نطاق جغرافي ضيق ومحدود مما يتيح للمستخدمين إمكانية مشاركة استخدام الموارد المتاحة كأجهزة الطباعة والمسح الضوئي .. وغيرها.

2- **شبكة واسعة النطاق** وهي الشبكة التي توفر إمكانية التعامل والاتصال بين مختلف محطات العمل المتباعدة جغرافيا فهي يمكن أن تغطي مدينة أو دولة أو مواقع منتشرة في جميع أنحاء العالم ومن أبرز المعدات المستخدمة في التحول الرقمي ما يلي:

- الحاسبات الآلية ذات المواصفات الملائمة لعملية الرقمنة .

1فارس كريم , **"متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع لحكومة الإلكترونية في دولة قطر"** رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال, قطر 2008 ص37 .

- الماسحات الضوئية المرقمنة لفحص أنواع المعلومات المكتوبة المطبوعة، المصورة ....
- الكميرات الرقمية الرقمنة المواد التالفة التي لا يمكن نقلها.
- أجهزة الحماية من الزيادة المفاجئة في الكهرباء تفاديا لإتلاف الأجهزة وبالتالي فقدانالمعلومات).
- أجهزة النسخ الاحتياطية، وتضمن هذه الأجهزة تخزين وحفظ الملفات الرقمية في أمان فيحالة حدوث خطر ويفضل حفظها خارج المؤسسة.
- الطابعات التي تساعد في طباعة المعلومات المرقمنة في حاملات ورقية
- البرمجيات المستخدمة في عملية الرقمنة وبرامج الإدخال من بينها :

- . محرر HTML ويسمح بتحرير أو كتابة أي أكواد HTML عن طريق عملية الترميز .
- . محرر XML يعمل هذا المحرر بشكل كبير بطريقة محرر HTML (الترميز)
- محرر النص أو معالج الكلمات الذي يسمح بإنشاء النص وكتابته وصياغته وتحريره
- . محرر الصور الذي يسمح بإنتاج الصور وتحريرها لأغراض الحفظ والعرض
- . برمجيات المسح الضوئي
- برمجيات التعرف الضوئي للحروف
- . برمجيات بروتوكول نقل الملفات FTP
- . برمجيات تخطيط الصفحات وتصميمها
- . برمجيات PDF
- . برمجيات ضغط وضبط الصورة
- . برمجيات الاسترجاع الاسترجاع المعلومات من الوثائق الرقمنة
- . برمجيات نسخ الوثائق الرقمنة على الوسائط الفارغة[1].

1فارس كريم, مرجع سابق,ص38

المبحث الثاني: مفهوم الانتخابات

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الأفراد المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم ، والتي بدورها تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ويعتبر الانتخاب حقا في الدول الديمقراطية حيث يعد وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية، وتختلف إجراءات ونظم الانتخابات من بلد لآخر .

فالهدف الأساسي من الانتخابات هو الوصول إلى المشاركة السياسية و تزويد السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة [1]، لهذا كان من الضروري التطرق في هذه الدراسة إلى ماهية موضوع البحث قبل الخوض في تفاصيله الأخرى وذلك من خلال التعرف على مفهوم الانتخاب و أهميته ، ونشأته وتطوره عبر التاريخ ، كما ستتناول الطبيعة القانونية للانتخاب، وأنواع النظم الانتخابية و كذا معايير تصنيفها.

يحتل مفهوم الانتخابات عند الكثير من الباحثين موقع الصدارة في النظام الديمقراطي ، لما له من إجراءات و ضمانات يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية ، وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم ، إلا انه يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه ، وسنتطرق في ما يلي إلى مختلف التعاريف المعطاة لهذا المصطلح.

المطلب الأول: تعريف الانتخاب و أهميته.

لقد اختلف الباحثون في إحاطتهم بموضوع الانتخاب ومحاولة إيجاد تعريفا جامعا مانعا له ، باختلاف مجالاتهم المعرفية واختلاف سياقاتهم الثقافية والتاريخية، وبفضل تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين وجب تعريف الانتخاب من الناحية اللغوية والاصطلاحية والوقوف عند أهمية الانتخاب، فما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي للانتخاب و قيم تتمثل أهميته ؟

الفرع الأول: المعنى اللغوي للانتخاب

يقال في اللغة نخب أي انتخب الشيء: اختاره، والنخبة اختاره منه وما تحيه القوم ونخبتهم اختيارهم، قال الأصمعي : يقال هم نخبة القوم [2].

1أمال برحيحي، **"الرقابية على العملية الانتخابية المحلية"** مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم الحقوق 'جامعة بسكرة , السنة الجامعية 2015 ص7 .

2قاموس المعجم الوسيط ,اللغة العربية المعاصر، قاموس عربي عربي على الموقع الالكتروني www.almaany.com/at تاريخ الاطلاع :2018/05/01 .

ويقال : جاء في نخب أصحابه أي خيارهم ، وتحيته أتحبه إذا تزعله واللعب الشرع والانتخاب الاختيار والانتقاء، ومنه التحية، وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم [1]

وانتخب فلان : صوت لصالحه ، اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب انتخب الشعب ممثليه .

انتخب الشعب نوابه : اختارهم ، انتقائهم من بين المرشحين على الجمعية أن تنتخب كاتبا عاما لها [2]

والانتخاب : الاختيار والانتخاب إجراء قانوني : يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاء شخص أو أكثر الرياسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها ، أو نحو ذلك ، و المنتخب : من له الحق في التصويت في الانتخاب ، و المنتخب من أعطى الصوت في الانتخاب ، من قال أكثر الأصوات فكان المختار[3].

ويقابل الانتخاب في اللغة الانجليزية (Election) و في الفرنسية (election) و هي مشتقة من الكلمة اللاتينية (election) أما في معجم (English oxford فيعرف الانتخاب على انه العملية التي. يختار من خلالها الشعب الشخص القيادي وذلك بالتصويت له.

و في القاموس الفرنسي (Larousse français) نجد الانتخاب يعرف على أنه خيار يقوم به العديد من الأشخاص بشكل فردي أو مشترك عبر مسابقة للحصول على الأصوات[4] .

من خلال التعاريف اللغوية تلاحظ أن المعاجم والقواميس العربية تجمع على أن المدلول اللغوي لكلمة الانتخاب هو الاختيار أو الانتقاء، أما المعاجم الأجنبية (الفرنسية ، الانجليزية) فدلالة الانتخاب هو إلية ووسيلة للتصويت أو للحصول على أكبر الأصوات لشخص معين .

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للانتخاب

لقد كانت العديد من الاهتمامات والاجتهادات تنصب على بيان المعنى الاصطلاحي للانتخابات. فعرفوه على أنه : مجموعة الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف و المراحل يخضع. بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة الموافقة ورضا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية.

و بينما ذهب البعض الآخر من الفقهاء إلى اعتبار الانتخاب انه الإجراء الذي يعبر به المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدة مترشحين.

1قاموس المعجم الوسيط , ,مرجع سابق.

2معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي على الموقع الالكتروني معجم www.almaany.com/at

3 معجم الوسيط ، مرجع سابق.

4المعجم الفرنسي larousse français على الموقع الالكتروني

https://www.larousse.fr/dictionnaires /français/élection

من خلال هذين التعريفين يتبين لنا أنه من الفقهاء من ركز في تعريف الانتخاب على الناحية الإجرائية دون غيرها من الجوانب الأخرى، كون هذه الأخيرة الأكثر وضوحا في العملية الانتخابية.

وفيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب على انه ، تلك الوسيلة القانونية التي يختار بموجبها المواطنون الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية ، الأشخاص الذين توكل لهم مهام ممارسة السيادة وتولى شؤون الحكم نيابة عنهم - المواطنين - ويستوي الأمر إن كان الانتخاب أو الاقتراع حاصل على مستوى سياسي انتخابات رئاسية - تشريعية .... أو على مستوى إداري مرفقي نقابات منظمات ، جمعيات ، مرافق إدارية[1] .....

أما علماء السياسة فقد اعتبروا الانتخاب على انه العلاقة الموجودة بين المجتمع والدولة، وهو تعبير سياسي، حيث يزيل الانفصال بين المجتمع المدني والدولة، لأن الشعب هو مصدر كل سلطة [2]و من بين التعريفين السابقين، نجد أنها تنصب حول كون الانتخاب أداة للتداول على السلطة وتجسيدا لحق المشاركة السياسية، لأن الشعب هو مصدر السلطة.

أما في الشريعة الإسلامية فقد استخدم مصطلح (البيعة) ومعناه أن يبيع الإنسان نفسه الله سبحانه و تعالى ، و يوافق على رئاسة الرئيس أو تنصيب الملك مع التعهد له بمعاونته على الحق وردعه عن الباطل [3]

و كما ورد مصطلح (الشورى) و الذي ذكر في الكتاب الكريم: "وَأَمرهم شورى بينهم"[4].

و قوله تعالى : "وشاورهم في الأمر"[5] .

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الحكومة الإسلامية لابد أن تسير بمشورة الجميع ، وإنها ليست حكومة فرد أو أسرة أو طبقة معينة، ولكنها حكومة امة بأسرها لأنها تتكون بمشورة ومشاركة الأفراد جميعا.

بالرغم من الاختلاف والتعدد في تعاريف مصطلح الانتخاب ، كونه الأسلوب الديمقراطي الوحيد التمكين الشعب من المشاركة الفعلية في تسيير الشؤون العامة . نجد البعض من الفقهاء قد ركز على الجانب الإجرائي للعملية الانتخابية ، اما البعض الآخر قد ركز على مبدأ التداول على السلطة في اختيار

---

1 موسى بودهان ، **"قانون الانتخابات الجزائري نصوص تشريعية وأحكام التنظيمية في الجزائر"** ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006 ص09.

2 خيرة بن زيد,**"المجتمع المدني ودوره في مراقبة الانتخابات في الجزائر"** ، مذكرة ماستر تخصص تنظيم سياسي و اداري كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة ورقلة 2013 ص 26 .

3 هاني على الطهر**"النظم السياسية والقانون الدستوري"** عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2011 ص 117

4سورة الشورى"الاية38 "

5 سورة ال عمران" الآية 159"

الممثلين نيابة عن الشعب، وما يمكن قوله أن الانتخاب هو الوسيلة القانونية التي بموجبها يقوم المواطنون باختيار من توكل لهم ممارسة السلطة وتولى الشؤون العامة للبلاد .

الفرع الثالث: أهمية الانتخاب

تمثل الانتخابات ركنا أساسيا في النظام الديمقراطي وجوهره، حيث يأخذ هذا الأخير مصدر شرعيته و قوته من الإرادة الشعبية التي يجري التعبير عنها في الانتخابات، وبهذا تشكل عاملا قويا في ممارسة المواطنة و تكمن أهميتها فيما يلي :

اولا-تعد أساس الحكومة الشرعية: حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية للممارسة السلطة و حق إصدار الأنظمة والتشريعات الضرورة لتنظيم حياة المجتمع .

ثانيا-توفر المشاركة:أي تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين لممارسة السلطة بشكل مباشر كما تحقق فكرة التداول على السلطة وإصدار القرارات بطريقة أو بأخرى[1].

ثالثا- تساهم الانتخابات في التنظيم السياسي الحقيقي للمجتمع : و في تطوير نظمه التشريعية و الوصول إلى المشاركة السياسية التي تقضي للاستقرار السياسي والاجتماعي والتهيئة ظروف ملائمة للنمو و التقدم .

رابعا:تلبية المعايير العالمية الناشئة على المساواة في الفرص ودعم الديمقراطية[2]. بعد الانتخاب أسلوبا ديمقراطيا من شأنه فرز الأحزاب السياسية التي تؤمن بالعمل الديمقراطي كأسلوب للتداول على السلطة وإقصاء الأحزاب التي تدعو إلى تهميش حق الشعب في المشاركة في الحياة السياسية عن طريق العمل الانتخابي.

خامسا- ينقل السلطة إلى ممثلي الأغلبية ، الحائزة على أكثر الأصوات، كما تعطي المواعيد الانتخابية اللاحقة الفرصة للأقلية كي تصبح أغلبية وذلك عن طريق العمل بواسطة الانتخاب [3].

تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد المجتمع و بالتالي بروز عناصر قيادية كفاءة و خبرة و مقدرة على الاضطلاع بالأعباء الوطنية والمحلية على حد سواء .

للانتخابات النتائج عملية وسياسية: لأنها حدث مهم للغاية في المرحلة الانتقالية لأي بلد من النظام. الاستبدادي و يمكن للمنافسة الانتخابية أن تأتي بتغير سياسي عميق و لكنه سلمي[1] :

1منتدى التعليم العالي والبحث العلمي **"الانتخابات في الجزائر،"** اطلع عليه بتاريخ 15/03/2018 على الموقع الالكترونيwww.tomohna.net

2محمد بن عبد الله آل عبد اللطيف **"مفهوم الانتخابات وأهميتها"** ، الجزيرة، العدد 14642 (2012) مطلع عليه بتاريخ 2018/03/18 الموقع الالكتروني :www.al-jazirah.com/2012103/ar3htm

3محمد بوفرطاس ، مرجع سابق ص 07 .

ظهور الديمقراطيات الانتخابية كان أفضل مؤشر للتقدم في مجال الحريات المدنية و حقوق الإنسان حيث تدعم المواثيق الإقليمية والدولية هذه الحقوق وتعترف معظمها بالحق في الانتخاب تحديدا

سادسا- كما يمكن للانتخابات أن تصادق على شرعية الأنظمة القائمة والقادة والسياسيات ، و الانتخابات التربية تسهم - بل يتزايد الطلب عليها ليس فقط في تحقيق الاستقرار المحلي و لكن في اكتساب الشرعية الدولية أيضا [2].

من خلال ما سبق نخلص إلى القول أن الانتخاب أسلوب أو وسيلة لتمكين الشعب من ممارسة السلطة عن طريق اختيار ممثلين له في مؤسسات الدولة من اجل إدارة الشؤون العامة للبلاد ، فهي اذا الوسيلة الأكثر قبولا لإسناد السلطة السياسية و هي السبيل الرئيسي لإضفاء الشرعية على نظام الحكم على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وذلك حينما تلبي الانتخابات المعايير العالمية للنزاهة و احترام حقوق الإنسان..

المطلب الثاني : أنواع الانتخابات

الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية

تيم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري عن طريق الاسم الواحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها[3]

فإذا لم يحرز أي مترشح على أغلبية مطلقة في الدور الأول : تجرى دورة ثانية لا يشارك فيها سوى المترشحين الاثنين اللذين أحرزا أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها خلال الدور الأول [4]

وعن موعد الانتخابات الرئاسية ، فهي تجرى في ظرف ثلاثين يوما السالفة لانقضاء مدة العهدة الرئاسية على أن تستدعى الهيئة الناخبة في ظرف تسعين يوما قبل تاريخ الاقتراع ويكون ذلك بموجب مرسوم رئاسي [5].

ويحدد تاريخ الدور الثاني باليوم الخامس عشر بعد اعلان المجلس الدستوري نتائج الدور الأول على أن لا يتعدى المدة القصوى بين الدورتين الأول والثاني ثلاثين يوما [1] .

---

1 سعيد مظلوم العبدلي مرجع سابق ص 30 .

2اريك س .بيورنلند **"ما وراء الانتخابات الحرة و النزيهة:"** مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية,.نادية‌خيري(القاهرة ، الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية 2013ص 45 .

3المادة 134 من القانون العضوي رقم 12- 01المتعلق بالانتخابات.

4المادة 135 من نفس القانون

5المادة 133 من الدستور. يخفض هذا الا جل إلى 30 يوما في إطار تطبيق أحكام المادة 58 من الدستور. كما يجب إصدار المرسوم الثاني المتضمن استدعاء المهنية الناحية في حدود 15 يوم الموالية .

وتكون مدة العهدة الرئاسة لمدة 5 سنوات قابلة . للتجديد مرة واحدة فقط وهذا ما نص عليه في دستور 2020.

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية:

إن تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر قد مرت بمرحلتين :

الاولى تتمثل في مرحلة المجلس الواحد والثانية تتمثل في مرحلة المجلسين وهذا طبقا لما بينه كل من دستور 1989 ودستور 1996 المعدل والمتمم لدستور1989,الذي أضاف مجلس الأمة كغرفة ثانية إلى جانب غرفة المجلس الشعبي الوطني .

كما أن الانتخابات التشريعية شهدت اختلافا كبيرا في عهد التعددية الحزبية مقارنة بتلك التي كانت تجرى في ظل الأحادية الحزبية ,بالاظافة إلى الآثار المترتبة على القوانين الانتخابية المختلفة التي عرفتها الجزائر والتعديلات التي طرأت عليها , وتكون مدة العهدة الواحدة للانتخابات أعضاء المجلسين خمس سنوات .

الفرع الثالث: الانتخابات المحلية

تجرى في الجزائر إلى جانب الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية انتخابات من نوع أخر وهي الانتخابات المحلية وسميت كذلك لأنها تقام على مستوى محلي وتقسم إلى قسمين :[2]

انتخابات المجالس الشعبية البلدية وانتخابات المجالس الشعبية الولائية ,وتأخذ نظام الإدارة المحلية في الجزائر بقاعدة وحدة النمط والأسلوب في تشكيل المجالس وفقا لإحكام قانون البلدية وقانون الولاية ،ويعتبر المجلس الشعبي جهاز مداولة ومظهر التعبير عن اللامركزية .

ويمكن القول انه قد تجسدت الديمقراطية في وجود هذا الجهاز الجماعي المتكون عن طريق الانتخاب . وهذا الجهاز هو المسؤول عن إدارة الخدمات المحلية مثل البنية التحتية ,التعليم, الصحة والخدمات العامة الأخرى.

تهدف الانتخابات المحلية التي تمكين السكان من اختيارممثليهم الذين يمثلون شؤون المنطقة وتلعب الانتخابات المحلية دورا هاما في الديمقراطية المحلية حيث تتيح للمواطنين المشاركة في اتخاذ

1المادة 143 : تشير أيضاً إلى امكانية تخفيض الأجل إلى ثمانية ايام في الحالة المنصوص عليها في المادة 88 من الدستور وهي الحالة التي تخص استحالة ممارسة رئيس الجمهورية لمهامه بسبب مانع - مرض خطير او مزمن –

2 لقانون العضوي رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 18.

القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

في الجزائر ، تجرى الانتخابات المحلية كل خمس سنوات لاختار اعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية .

المبحث الثالث: مفهوم الرقابة الانتخابية

تعتبر الرقابة على الانتخابات من وسائل الوقاية بالنسبة لنزاهة العملية الانتخابية فهي إحدى وسائل التحقيق والمتابعة التي تحمي استقامة الإدارة الانتخابية وتعزز من مشاركة الأحزاب السياسية و المرشحين وباقي أصحاب المصالح في العملية الانتخابية باعتبار أن حق الانتخاب هو حق مكرس دستوريا .

و سنحاول إبراز مفهوم بالرقابة على الانتخابات (المطلب الأول) وأشكال الرقابة على الانتخابات في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: تعريف الرقابة الانتخابات و أهميتها

تعتبر العملية الانتخابية عملية معقدة ومركبة تستوجب إدارتها وجود جهاز يتمتع بجملة من الصفات والمؤهلات تحقيقا للفعالية المرجوة إذ أن أول إشكالية تثيرها العملية الانتخابية هي الجهة المكلفة بالرقابة عليها ، وهي النقطة التي تنطلق منها الشكوك في حالة وجود شبهة حول نزاهة الانتخابات[1].

و من هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد آلية يناط بها مهمة الإشراف على العملية الانتخابية بغرض كفالة حق الاقتراع العام المتساوي ، فضلا عن إدارة الانتخابات بصورة محايدة ونزيهة مما يبعث الثقة في نفوس الناخبين. فيزداد إقبالهم للمشاركة في عملية الاقتراع[2]

الفرع الأول: تعريف الرقابة على الانتخابات

تسعى القوانين الانتخابية إلى إرساء جملة من الضمانات والآليات التي تهدف في مجموعها إلى تحقيق هدف واحد هو تحقيق انتخابات حرة ونزيهة، ومعبرة بصدق عن الإرادة الشعبية، ولعل ابرز ما يستقطب اهتمام الفاعلين والشركاء في العملية الانتخابية هو مسألة الرقابة على الانتخابات .

ورفعا للبس وتفاديا للخلط بين المصطلحات وجب تحديد المقصود بالرقابة على العملية الانتخابية .

اولا- تعريف الرقابة على الانتخابات على ضوء الدساتير المقارنة

في سبيل إيجاد تعريف قانوني لمصطلح الرقابة أو الإشراف استند الفقه المصري إلى بعض النصوص الدستورية التي تضمنت هذا المصطلح أهمها نص المادة 138 من دستور1971 يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها.

1احمد محروق**"الإشراف الوقائي على الانتخابات النيابية في الجزائر"** – رسالة ماجستير في القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعية محمد خيضر ، بسكرة - الموسم الجامعي 2015ص6.

2عصام إسماعيل نعمة,**"النظم الانتخابية"**(دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي) ,منشورات زين الحقوقية ,لبنان, الطبعة 2,سنة 2011 ص 82 .

وكذا المادة 39 من دستور 1964 تشرف الدولة على التعليم العام[1]

ويتضح من خلال النصوص السابقة أن هدف الرقابة والإشراف ينصرف إلى السيطرة والهيمنة,فإشراف الدولة على التعليم العام ينصرف إلى إحكام الرقابة والسيطرة عليه .

وأن القول بمفهوم آخر للرقابة هو اتهام للمؤسسة الدستورية بالعبث واستعمال اللفظ في مواضع متعددة بمعاني مختلفة وهو ما لا يليق أن يرمى به .

وبناءاً عليه عرفت به الرقابة على أنها "الوقاية المباشرة والسيطرة إلى جانب تمتع المراقب أو المشرف بمكانة عالية أو سامية على الشيء الموضوع محل الرقابة والإشراف ، حيث يضمن له ذلك المتابعة القريبة والهيمنة من التأكد من سلامة موضوع رقابته من أي عيب يعتريه .

فيما تعرف الرقابة من الناحية الفنية على أنها ملاحظة جهود الآخرين بقصد توجيهها الوجهة السليمة ,وذلك عن طريق إصدار الأوامر والتعليمات والإرشادات اللازمة لتحقيق ذلك[2] .

ثانيا: تعريف الرقابة على الانتخابات على ضوء الدستور الجزائري

ورد لفظ الإشراف والرقابة في التشريع الانتخابي الجزائري من خلال القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات[3], حيث استعمل مصطلح الرقابة والإشراف من خلال المواد التي تحكم وتنظم عمل اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات .

وللوقوف على المدلول القانوني لمصطلح الإشراف والرقابة لدى المشرع الجزائري نستعرض بعض النصوص من قوانين مختلفة تضمنت هذا اللفظ بغرض الوصول إلى المعنى المقصود في سياق الانتخابات.

نصت المادة 58 من القانون المتعلق بالولاية في فقرتيها الثانية والثالثة على ما يلي :

"يتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخابات يتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا ويكونون غير مرشحين "

"يستقبل المكتب المؤقت المذكور أعلاه الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المرشحين يحل هذا المكتب بقوة القانون فور إعلان عن النتائج[4]

1أحمد محروق، مرجع سابق ص09 .

2 عفيفي كامل عفيفي ,**"الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية و القانونية** "دراسة مقارنة , دار الجامعين الإسكندرية سنة 2002 ص 1001.

3القانون العضوي 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 هـ الموافق لـ25 أغسطس 2016 م المتعلق بنظام الانتخابات ج-ر-ج-ج-ع 50 بتاريخ 28أغسطس 2016

4المادة 58 من القانون 12-07المؤرخ في 21فيفري 2012يتعلق بالولاية ج-ر-ج-ج ع12 بتاريخ 29 فيفري 2012

يتضح من النص السابق الذي يعالج مسالة انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي أن المكتب المؤقت الذي عمد إليه مهمة الرقابة والإشراف تقع على عاتقه مسؤولية تنظيم وتسيير وإدارة الانتخابات ومباشرة إجراءاتها . مما يدل على أن لفظ الرقابة والإشراف ينصرف في هذا الموضوع إلى الاضطلاع والهيمنة ورقابة هذه العملية حتى نهايتها .

- وفي موضع آخر تنص المادة 88 من قانون البلدية [1] "يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بما يلي:

-تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية.

-السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية .

وينصرف مدلول الرقابة في هذا النص إلى علو مكانة المشرف – الوالي- وامتلاكه سلطة الرقابة والتوجيه والسهر على تنفيذ موضوع النص .

ونخلص إلى أن انصراف الرقابة على لانتخابات من خلال ممارسة رقابة فعالة على كل مجرياها بشكل يمكنها من التأثير في سيرها وتوجيهها الوجهة السليمة . من اجل تحقيق نزاهة الانتخابات ومصداقية نتائجها .

وبناء على ذلك فهي عملية جمع وحصر للمعلومات حول العملية الانتخابية بكافة مراحلها ,وذلك بإتباع آلية ممنهجة ومنظمة في جمع المعلومات حول سير تلك العملية حيث يتم استخدام هذه المعلومات فيما بعد في إصدار تقييمات من المفترض أن تكون موضوعية ومحايدة .

إن الرقابة الانتخابية تتضمن المتابعة عن كثب وإعداد تقارير بالملاحظات التي تم رصدها ,ولا تكون لهذه التقارير أية صفة إلزامية من الناحية القانونية [2]

الفرع الثاني: أهمية الرقابة على الانتخابات

تعتبر مراقبة الانتخابات من وسائل الرقابة الهامة بالنسبة لنزاهة الانتخابات، فهي إحدى وسائل التحقيق والمتابعة التي تكتسي استقامة الإدارة الانتخابية ، وتعزز من مشاركة الأحزاب السياسية والمرشحين وباقي أصحاب المصالح في العملية الانتخابية .

وتعد الرقابة من أهم الوسائل التي تضمن نجاح الانتخابات التي تقوم على الشرعية القانونية والشعبية، وبذلك تحوز على تأكيد سكان الإقليم وتقوم بتحقيق أهدافهم وطموحاتكم وحاجاتهم [3]

1 القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان يتعلق بالبلدية ج-ر-ج-ج-ع37 بتاريخ 2011/07/03

2احمد محروق، مرجع سابق ص 12

3-فريدة مزياني,**"الرقابة على العمليات الانتخابية"**,مجلة المفكر كلية الحقوق ,جامعة محمد خيضر,بسكرة.ص 82

وتحقق الرقابة على العملية الانتخابية عدة أهداف للأطراف الفاعلة بالنسبة للعملية الانتخابية سواء بالنسبة للناخبين أو بالنسبة للمترشحين وحتى بالنسبة لجهة الإدارة وهذا ما سنعرضه .

أولا: تحقيق أهداف الناخبين

وهذه الأهداف كثيرة منها ظهور انتخابات معبرة عن أرائهم وكاشفة لما وقع اختيارهم عليه من المترشحين، أي ضمان وصول صوته للمرشح آو للحزب الذي اختاره ، وبالتالي شعور الناخب بالراحة والثقة فيقلل من نسبة العنف والجرائم الانتخابية ، وكذلك التقليل من نسب الطعون الانتخابية التي تكتظ بها المحاكم[1] نتيجة فتح المجال أمام الناخبين للطعن كلما ارتأينا انه تم انتهاك القواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية وسلامتها، وذلك أمام هياكل مستقلة أسندت لها الدساتير مهمة مراقبة العملية الانتخابية والفصل في المنازعات الانتخابية في مختلف أطوارها [2].

و بالتالي كلما ازداد شعور وثقة الناخبين في السلطات من خلال الإجراءات والآليات الموضوعة حتى تكون هناك انتخابات نزيهة وشفافة كلما كان هناك إقبال شديد من طرف الناخبين على مكاتب التصويت للإدلاء بأصواتهم .

ثانيا: تحقيق أهداف المرشحين

تحقق الرقابة على العملية الانتخابية أهداف الناجين وهذه الأهداف كثيرةإن هدف المرشح من الدخول في الانتخابات واضح وهو ضمان وصول أصوات مؤيديه وعدم تزوير النتائج، وهو ما تحقق له هدف أساسي وهو الوصول إلى كرسي الرئاسة إذا كانت انتخابات رئاسية، أو ضمان مقعد في البرلمان إذا كانت انتخابات تشريعية او ضمان مقعد في المجالس المحلية إذا كانت انتخابات محلية [3].

ثالثا:تحقيق أهداف الإدارة

الإدارة لها هدف مشروع من هذه العملية القانونية، وهو ظهور انتخابات بصورة حقيقية لجموع الناخبين و المرشحين ، ولكن نظرا لان الإدارة هي مجرد فرع تابع للسلطة التنفيذية لم تسع إلى تحقيق هذا الهدف المشروع، وإنما سعت لتنفيذ أملاءات السلطة المركزية، والتي تسعى إلى تحقيق فوز مرشح أو حزب دون غيره من المرشحين أو الأحزاب ، فقد كان لهذا الوضع انعكاسات على الناخب والمشرع

1ماجدة بوخزنة, **"آليات الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم القانونية ,تخصص تنظيم إداري ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم الحقوق جامعة حمه لخضر بالوادي الموسم الجامعي 2015 ,ص 82

2 زهيرة بن علي ,**"دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية (دراسة مقارنة)"** لنيل شهادة الدكتورة في القانون العام ، جامعة أبو بكر بلقا يد - تلمسان الموسم الجامعي 2015 ص48

3ماجدة بوخزنة, مرجع سابق ص 82

إلا أن هذه الانعكاسات لم تقف عند هذين الطرفين بل مست الإدارة نفسها، ومن ثم أصابت الدولة تكل ، فتزوير الانتخابات يؤدي إلى تشويه صورة الدولة أمام غيرها من الدول وهذا الوضع استغلته الكثير من الدول العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن ثم زعزعة الاستقرار الداخلي ، كما أن هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الطعون التي يرفعها المرشحون ضد الإدارة، لذا و لتجنب كل هذه الانعكاسات لا بد من إسناد الرقابة على العملية الانتخابية للقضاء [1].

المطلب الثاني: الرقابة المحكمة الدستورية على الانتخابات

تعد المحكمة الدستورية هيئة رقابية قضائية، استحدثت بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث اتجه المشرع من خلاله نحو التخلي عن نظام المجلس الدستوري، الذي كان سائدا في دساتير 1989/1963/ 1996وكذلك التعديل الدستوري لسنة 2016 .

الفرع الأول :نشأة المحكمة الدستورية

تعتبر المحكمة الدستورية مؤسسة دستورية مستقلة، استحدثها المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2020 مكان المجلس الدستوري[2]، و متدادا له والذي تم إنشائه بموجب دستور 1989 الذيً ينص في مادته 153 على: "يؤسس المجلس الدستوري ويكلف باحترام الدستور"، أما في التعديل الدستوري لسنة 2016 تم إضافة النظر في جوهر الطعون، التي يتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية ومن ثم يعلن النتائج النهائية، وتعتبر قرارات المجلس الدستوري وارئه نهائية و ملزمة [3] لجميع السلطات العمومية والإدارية والقضائية ، ويمثل هذا التعديل تمهيدا للمحكمة الدستورية وذلك من خلال توسيع صلاحيات المجلس الدستوري، وقد أتى بالإضافة الأكثر أهمية حيث أقحم المواطنين والقضاء الجزائري في مجال الرقابة على الحقوق والحريات الأساسية التي لطالما كرستها الدساتير الجزائرية .حيث دعت هذه الإضافة إلى استحداث جديد في تاريخ النظام الدستوري الجزائري من خلال تحويل المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية، والذي برز في مشروع التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 بدعوة من الرئيس عبد المجيد تبون، إذ تضمن التعديل الدستوري في الباب الرابع

1ماجدة بوخزنة,مرجع سابق ,ص 82

2 أحسن غربي، المحكمة الدستورية في الجزائر، المجلة الشاملة للحقوق، مجلة دولية محكمة فصلية تصدر عن كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد ،1 العدد ،1 ،2021 ص.67 2

3 المادة 191 من القانون ،10/16 المؤرخ في 6 مارس ،2016 المتضمن التعديل الدستوري لسنة ،2016 الصادر بموجب الجريدة الرسمية رقم ،14 الصادرة في 7 مارس .2016

المعنون بمؤسسات الرقابة [1] إنشاء محكمة دستورية بموجب المادة ،185 وخصها بفصل كامل وهو الفصل الأول من الباب المذكور.

الفرع الثاني: اختصاصات المحكمة الدستورية

لقد خول التعديل الدستوري 2020 للمحكمة الدستورية عدة اختصاصات تضمنتها المواد من 223 الى 235 نذكرها فما يلي[2]

أولا: الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات

تُعدّ الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات من أهم الاختصاصات التي تضطلع بها المحكمة الدستورية الجزائرية، باعتبارها آلية لضمان سمو الدستور على باقي النصوص القانونية، وتكريسًا لمبدأ المشروعية. وتتمثل هذه الرقابة في صورتين رئيسيتين: رقابة سابقة ورقابة لاحقة.

فالرقابة السابقة تمارس قبل إصدار القوانين أو المصادقة على المعاهدات الدولية، حيث يحق لرئيس الجمهورية، أو رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو رئيس مجلس الأمة، أو الوزير الأول، إحالة النصوص محل المراقبة إلى المحكمة الدستورية للتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الدستور. ويترتب على صدور قرار بعدم الدستورية امتناع السلطة المختصة عن إصدار أو المصادقة على النص إلا بعد مراجعته وتعديله وفق مقتضيات الدستور[3].

أما الرقابة اللاحقة، فتتم عن طريق الدفع بعدم الدستورية الذي يُثار أثناء سير الدعوى أمام الجهات القضائية، حيث يجوز لأي طرف في النزاع الادعاء بعدم مطابقة القانون المطبق للدستور. وعند اعتبار المحكمة العليا أو مجلس الدولة هذا الدفع جديًا، يتم إحالته إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه، ويكون قرارها في هذا الشأن ملزمًا لجميع السلطات.

وتشمل رقابة المحكمة الدستورية أيضًا مراقبة مطابقة الأنظمة الداخلية للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة للدستور، قبل الشروع في تطبيقها. وتكتسي هذه الرقابة أهمية بالغة في تكريس دولة القانون، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، وتعزيز الاستقرار القانوني والمؤسساتي في الدولة الجزائرية.

---

1 نادية شبوبة ، **"المحكمة الدستورية ودورها في الاستقرار السياسي"** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2022 ص 12-11

2 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 1 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، المواد 223 إلى 235.

3 عبد الغني بن حليمة،**" القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص. 215

ثانيا: الفصل في النزاعات بين السلطات الدستورية

تضطلع المحكمة الدستورية الجزائرية بدور محوري في الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين السلطات الدستورية العليا في الدولة، وذلك تكريسًا لمبدأ الفصل بين السلطات وضمانًا لحسن سير المؤسسات. ويقصد بهذه النزاعات تلك التي تتعلق بتحديد الاختصاصات المقررة بموجب أحكام الدستور لكل سلطة من السلطات التنفيذية والتشريعية.

وفي هذا الإطار، تملك المحكمة الدستورية صلاحية البتّ في أي خلاف يثور بين رئاسة الجمهورية من جهة، والمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة من جهة أخرى، حول ممارسة الصلاحيات أو حدود المسؤوليات الدستورية. كما يمكنها الفصل في الخلافات التي قد تطرأ بين الغرفتين التشريعيتين أو بينهما وبين الحكومة في مسائل التفسير الدستوري أو تطبيق الأحكام الدستورية.

وتعدّ هذه المهمة من الاختصاصات الجوهرية للمحكمة الدستورية، إذ تهدف إلى الحفاظ على التوازن بين السلطات ومنع تغوّل إحداها على حساب الأخرى، بما يضمن استقرار النظام الدستوري واحترام مبادئ المشروعية والرقابة المتبادلة. وتصدر المحكمة قرارات ملزمة لجميع الأطراف المعنية، بما يعزز مكانتها كهيئة ضامنة لعلوية الدستور وحامية للتوازن المؤسساتي[1].

ثالثا: الرقابة على صحة الانتخابات والاستفتاءات

تعتبر الرقابة على صحة الانتخابات والاستفتاءات من الاختصاصات الجوهرية للمحكمة الدستورية الجزائرية، بالنظر إلى أهميتها في تكريس شرعية المؤسسات وضمان شفافية العملية الديمقراطية. وتتمثل هذه الرقابة في الإشراف القضائي على مجريات انتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، وكذا على عمليات الاستفتاء الشعبي[2].

وفي هذا الإطار، تتولى المحكمة الدستورية مراقبة جميع مراحل انتخاب رئيس الجمهورية بدءًا من إعلان النتائج المؤقتة، وصولًا إلى إعلان النتائج النهائية التي تكون قطعية وغير قابلة للطعن. كما تختص المحكمة بالنظر في الطعون الانتخابية التي يقدمها المترشحون للانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، حيث تفصل فيها بقرارات نهائية وملزمة.

وتشمل هذه الرقابة أيضًا متابعة سلامة سير عمليات الاستفتاء الشعبي، حيث تعلن المحكمة النتائج النهائية للاستفتاءات وتضمن مطابقتها للإجراءات القانونية والدستورية. ويكرّس هذا الاختصاص مبدأ النزاهة والشفافية في المسار الانتخابي، ويعزز ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة.

---

1 المادة 230 من دستور 2020 التي تنص على اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في النزاعات بين السلطات الدستورية.

2 عبد الغني بن حليمة مرجع سابق، ص. 216

وتكمن أهمية هذه الرقابة في ضمان احترام الإرادة الشعبية وصون القواعد الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، فضلًا عن منع أي تجاوزات أو خروقات من شأنها المساس بشرعية الانتخابات أو نتائجها.

رابعا: إبداء الرأي وجوبيًا

تعدّ إبداء الرأي وحوبيا من بين الاختصاصات المتميزة التي منحها الدستور الجزائري للمحكمة الدستورية، بهدف تأمين الانتقال الدستوري للسلطة وضمان استمرارية سير المؤسسات. ويتجلى هذا الاختصاص في الحالات الاستثنائية المرتبطة بشغور منصب رئيس الجمهورية أو قيام مانع صحي يمنعه من ممارسة مهامه[1].

وتتمثل الحالة الأولى في الشغور النهائي لوظيفة رئيس الجمهورية، سواء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو العجز الدائم، حيث يوجب الدستور على المحكمة الدستورية التحقق من وجود هذا الشغور وإصدار قرارها بالإجماع بعد التثبت من الحالة، وهو القرار الذي يرتب إعلان شغور المنصب وتفعيل الآليات الدستورية المنصوص عليها لتولي الرئاسة بالنيابة.

أما الحالة الثانية فتتعلق بوجود مانع صحي خطير ومؤكد يحول دون قيام رئيس الجمهورية بمهامه بصفة مؤقتة، حيث يرفع مجلس الأمة طلبًا إلى المحكمة الدستورية التي تجتمع لإبداء رأيها الوجوبي في إثبات المانع من عدمه، بناء على تقرير طبي يقدمه المجلس الدستوري.

وتكتسي هذه المهام طابعًا إلزاميًا، بحيث لا يمكن مباشرة أي إجراء لاحق أو تنظيم مرحلة انتقالية إلا بناء على الرأي أو القرار الصادر عن المحكمة الدستورية. وتكمن أهمية هذا الاختصاص في تعزيز الشرعية الدستورية ومنع أي تأويل سياسي أو تعسفي لحالة الشغور أو المانع الصحي، بما يحافظ على استقرار المؤسسات العليا في الدولة.

خامسا: الفصل في الدفع بعدم الدستورية

تعدّ الدفع بعدم الدستورية من أبرز آليات الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في النظام الدستوري الجزائري، وقد كرّسه دستور 2020 بهدف تمكين المواطنين من حماية حقوقهم وحرياتهم المكفولة دستوريًا ضد أي نص تشريعي قد يمسّ بها. ويقصد بالدفع بعدم الدستورية إمكانية لأي طرف في نزاع معروض على الجهات القضائية أن يثير مسألة عدم مطابقة القانون الواجب التطبيق لأحكام الدستور.

ويتمثل المسار الإجرائي لهذا الدفع في قيام القاضي الذي ينظر النزاع بتحرير مذكرة الإحالة إذا اعتبر الدفع جديًا، ثم تُرفع هذه المذكرة إلى الجهة القضائية العليا المختصة (المحكمة العليا أو مجلس الدولة)،

1 زهير عبد القادر، **"الرقابة الدستورية على حالات شغور المنصب الرئاسي في الجزائر"**، مجلة البحوث القانونية *والسياسية*، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2020، ص. 112–114.

والتي تتولى بدورها دراسة جدية الدفع. فإذا رأت الجهة العليا أن الدفع مؤسس وجدي، تحيله إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه[1].

وتتولى المحكمة الدستورية فحص النص القانوني المطعون فيه من حيث مدى احترامه لمبادئ الدستور وضماناته، وتصدر قرارًا ملزمًا يقضي إما بتأكيد مطابقته للدستور أو الحكم بعدم دستوريته. ويترتب على الحكم بعدم الدستورية إلغاء النص القانوني من تاريخ صدور قرار المحكمة، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين وتعزيز سمو الدستور.

ويعدّ هذا الاختصاص من مظاهر تطور الرقابة الدستورية في الجزائر، إذ أسهم في توسيع مجال الرقابة ليشمل المبادرة الفردية للأطراف، وليس فقط الرقابة المحصورة في الإحالة من السلطات العليا.

المطلب الثالث: مراحل رقمنه الانتخابات

من المتفق علية والمعمول به أن الانتخابات تمر بثلاث مراحل أساسية ومهمة ومتكاملة بداية بالمرحلة القبلية ثم مرحلة التصويت وتليها المرحلة الأخيرة هي مرحلة الفرز وإعلان النتائج.

الفرع الأول: رقمنه البطاقة الوطنية للهيئة الناحية.

لقد اتخذت الجزائر العديد من المبادرات في اتجاه عصرنه الإدارة ، ويعتبر مشروع الجزائر الالكترونية بادرة أولى لتأكيد الجاهزية الالكترونية وذلك في خلال اعتبار الإدارة عصب الدولة ووظيفتها الأساسية.

فهي تسعى إلى تحقيق النفع العام ، من خلال الخدمات التي تقدمها عبر الإدارة العامة [2] فسعت إلى الإسراع في عمليات الرقمنة في عدة مجالات، ومنها عملية الرقمنة للانتخابية بجميع مراحلها بداية برقمنة البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة.

وبالرغم من أن الانتخابات يمكن أن تجرى بدون البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة ، لأن هذه القائمة لها مزايا ما يبرر استخدامها والأخذ بها، من خلال التأكد من تلبية الناخبين لجميع متطلبات أهليتهم للانتخاب إن قائمة الناخبين تضفي شرعية على العملية الانتخابية نفسها، وعلى عكس ذلك فإن هذه شرعية ستكون محل مساءلة إذا ظهرت مشاكل في تسجيل الناخبين.

1 زهير عبد القادر، مرجع سابق ص. 114–115.

2 عماد لبيد, بلال موزاري ، **"رقمنه خدمات المرفق العام في الجزائر, الواقع الأفاق و التحديات"** ، المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراجية و السياسية , الطبعة 01 برلين ألمانيا سنة 2021 ص 373 .

وعلى وجه الخصوص سلامة قائمة الناجين ونزاهتها ، لذلك تعتبر عملية تسجيل الناخبين من أكثر الأعمال أهمية في إدارة الانتخابات .

فالسجلات الانتخابية تقوم بدعم مبادئ الديمقراطية عن طريق تقرير المساواة السياسية لجميع المؤطرين وتشجيع شمول جميع الناجين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في عملية الانتخابات، وتظهر الاختلافات حول حجم الجهد الذي يجب أن تبذله الجهات القائمة على الانتخابات ، من اجل تسجيل الناخبين الذين هم ضمن الفئات الأقل تسجيلا وذوي نسب المشاركة الأقل مثل النساء والأقليات العرقية والفقراء والشباب .

وتحاول بعض الدول القيام بحملات تسجيل مكثفة وموجهة من اجل زيادة مشاركة هذه الفئات من المجتمع، بينما تتخذ دول أخرى جانب السلبية حيث يوفر المسؤولون فيها إمكانية المشاركة والتسجيل لجميع الأفراد بشكل منصف ، لكن لا يحاولون زيادة معدل تسجيل مجموعة بعينها في الانتخابات.

وبالرغم من هذه الاختلافات، فهناك إجماع عام على أن من متطلبات وجود نظام ديمقراطي وتمثيلي أن تمنح جميع فئات المجتمع فرصا متكافئة للمشاركة في الانتخابات من خلال عملية تسجيل شاملة أن تمرج جميع فئات المجتمع فرصا متكافئة للمشاركة في الانتخابات من خلال عملية تسجيل شاملة للناخبين غير أن العملية تصطدم عادة بجملة من العوائق والمخاوف لدى الأحزاب السياسية والموطنين فكثيرا ما تعرف نوعا من التزوير كالتضخيم والإضافات الغير مبررة ومختلف طرق التلاعب بالقائمة.

وارتأى تمديد مدة صلاحية بطاقة الناخب المسلمة قبل إصدار الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات [1] ، غير أن الاتجاه نحو رقية البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة يضع الكثير من الضمانات التي تحمي هذه القوائم من مختلف عمليات الانتخاب في التزوير والتلاعب المختلفة.

فرقمنه البطاقة الوطنية للهيئة الناحية تفتح المجال أمام جميع الناخبين لمراقبة البطاقة، من خلال الاطلاع المباشر على مختلف البيانات التي تخص المسجلين بالبطاقة .

كما تتيح المجال أمام جميع الناخبين لتسجيل أنفسهم بالقائمة، وكذا سحب بطاقة الناخب وعمليات الشطب ، ويشكل إدخال المعلوماتية على البطاقة الانتخابية في بعض البلدان المتقدمة ميزة كبيرة لها ، ويجعل من البطاقة الانتخابية الالكترونية وسيلة فعالة لتسهيل عملة التصويت على الناجين من جهة وتقلل من حالات الغش الانتخابي من جهة أخرى، ما يؤدي إلى تعزيز نزاهة الانتخابات ، وهو ما تدعوا له المنظمات الدولية التي تعنى بالديمقراطية والانتخابات

1 القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات مرجع سابق.

الحرة والنزيهة، وفي الجزائر يمكن مع الوقت استعمال بطاقة التعريف البيومترية كبطاقة ناخب الكترونية في الانتخابات المقبلة ، والتي دون شك سوف تقلل الكثير من الأعباء أثناء مراجعة القوائم الانتخابية، أو أثناء التصويت أو عند فرز الأصوات أما فيما يخص إعداد بطاقة الناخب وتسليمها حيث وبعد التسجيل في القائمة الانتخابية تقوم المصالح باستخراج البطاقات الانتخابية حسب المعلومات الواردة في الجداول الانتخابية ووفق المواصفات التقنية المحددة، وعادة ما تكون البلديات أو المصالح الولائية في الداخل أما في الخارج فتكون مصالح الممثليات الدبلوماسية هي من تقوم بذلك.

فالبطاقة الانتخابية لها عدة إيجابيات تتمثل فيما يلي:

- تساهم في التقليل من حدوث الغش الانتخابي كون عملية التصويت تكون شخصية.
- ترشد الناخب على مكتب التصويت و على مركز الاقتراع الذي ينتمي إليه وتسهيل عملية البحث عنا الناخب في القائمة الانتخابية من خلال رقم قيده في القائمة الانتخابية الموجود على بطاقة الناخب.
- تؤكد قيام الناخب بعملية التصويت الفعلي من خلال الختم الذي يوقع عليه بعد فراغ الناخب من التصويت وقبل مغادرته لمكتب الاقتراع .
- تعد دليل إثبات الآن على تسجيل الناخب على القائمة الانتخابية [1]

إن عملية الرقمية للقوائم الانتخابية من خلال استحداث الأرضية الرقمية وكما جاء على لسان رئتين اللجنة الوطنية المستقلة " إن لم نجعل التزوير مستحيلا سنجعله غير منتج لصاحبه [2] حيث أن هذه العملية تساهم بشكل كبير في تطهير القوائم الانتخابية وتحديثها للوصول من خلالها إلى شطب آلاف الأشخاص المتوفين والتي استخدمت في الكثير من الاستحقاقات الانتخابية من قبل بعض مترشحين لتضخيم عدد الناخبين لصالحهم فالأرضية الرقمية أفرزت هيئة ناخبة حقيقية دون أي زيادة او نقصان فهي لا تسمح بالازدواجية أو التسجيل مرتين ، و الأرضية الرقمية من أهم الأدلة الدالة على حكومة الجديدة. فهذه الأرضية تكون قد حققت أهم مطلب للمواطنين أو الشعب السياسي ، وهو ضرورة تطهير البطاقة الوطنية للانتخابات وهو مكسب جد هام للهيئة الناخبة والأحزاب السياسية، ومن شانه تعزيز الديمقراطية بشكل كبير.

أن الأرضية الرقمية ساعدت بشكل كبير في تطوير العملية الانتخابية وتحديثها وتسهيلها على الهيئة الناحية ووضعها في ظروف ملائمة وحسنة لتأدية الواجب الانتخابي ، كما أن الأرضية

1نبيل ايت شعلان : **"النظام القانوني للهيئة الناخبة"** - دراسة مقارنة - مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 03 ، العدد 02 - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 - الجزائر 2020 ص 43

2محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تصريح صحفيي . منشور بجريدة النصر، الجزائر، يوم 2020/10/14

سـهلت كثيـرا علـى الهيئـة الناخبـة و الأحـزاب مـن المراقبـة وإجـراء عـدة عمليـات فـي ظـرف وجيـز، حيـث اصـبح بامكـان أي مـواطن التسـجيل والشـطب وتغييـر الاقامـة وطلـب بطاقـة الناخـب ومعرفة مكتب ومركز الانتخاب الذي ينتخب فيه دون عناء ومشقة [1]

الفرع الثاني: رقمنة عملية جمع الاستمارات ومراقبتها

ان مراقبـة صـحة المعلومـات التـي تحتويهـا اسـتمارات الترشـيح بـالطرق التقليديـة وكـذا مـدى صـحتها، تعـد ضـرب مـن الخيـال إن لـم نقـل غيـر ممكنـه إلـى حـد بعيـد. لـذا فـان عمليـة رقمـن هـذه العمليـة التـي تعـد فـي غايـة الأهميـة تعـد خطـوة كبيـر فـي ضـمان تكـريس النزاهـة الانتخابيـة مـن خـلال السـهولة والدقـة الكبيـرة فـي التأكـد مـن صـحة البيانـات والمعلومـات، وكـذا الاسـتمارات فـي حد ذاتها ، من خلال سهولة معرفة ازدواجية الاستمارات لدى المترشحين من عدمها .

بيد أن هذه العملية عرفت في الاستحقاقات الماضية عدة مشاكل تسببت أحيانا في إقصاء بعض المترشحين ليس بسبب عدم بلوغ النصاب وإنما بسبب التباين بين المعلومات المتواجدة بالاستمارات المحررة من طرف المترشحين وبين المعلومات المتواجدة على القرص الصلب الذي يستعمل في جهاز المقارنة والتأكد ، وهو ما يتطلب تدارك هذه الإشكاليات من طرف القائمين على هذه العملية الانتخابية و أولهم السلطة المستقلة للانتخابات.

الفرع الثالث: رقمنة عملية تعيين المؤطرين :

تعتبر رقمنة عملية تعيين المؤطرين توجهاً حديثاً يهدف إلى تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مراحل التعيين. وتنطلق هذه العملية من إنشاء قواعد بيانات رقمية شاملة تضم السير الذاتية للمرشحين، وإتاحة منصات إلكترونية لاستقبال الطلبات وفرزها وفق معايير محددة سلفاً، بما يضمن موضوعية التقييم وشفافيته. كما تتيح الرقمنة إمكانية إجراء المقابلات الافتراضية، وتوثيق نتائجها، وتوفير تقارير دقيقة حول مؤهلات المرشحين ومدى توافقها مع متطلبات المناصب المقترحة. ولا يقتصر أثر هذه العملية على تسريع إجراءات التعيين وتقليل التكاليف الإدارية، بل يمتد ليشمل تحسين جودة الاختيار وضمان تكافؤ الفرص والحد من التدخلات الشخصية أو المحسوبية. وبذلك، تمثل رقمنة التعيين خطوة أساسية نحو تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحديث أساليب تسيير الموارد البشرية بما يواكب متطلبات العصر الرقمي[1].

1 محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات , مرجع سابق .

الخلاصة الفصل :

يتّضح من خلال هذا الفصل أنّ اعتماد النظام الرقمي في الرقابة على العملية الانتخابية يمثّل نقلة نوعية في تعزيز الشفافية والنزاهة الانتخابية، كما يساهم في تحسين كفاءة العمليات الرقابية وسرعة معالجة البيانات والمعلومات. فقد أتاح هذا النظام إمكانيات تقنية متقدمة مكّنت من تتبّع مختلف مراحل العملية الانتخابية، من التسجيل إلى إعلان النتائج، مع تقليص هوامش التزوير والتلاعب.

غير أنّ هذا التقدّم لا يخلو من تحديات، أهمها ما يتعلّق بأمن المعلومات وحماية الخصوصية، بالإضافة إلى فجوة البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، وضعف التكوين الرقمي للقائمين على الرقابة.لذلك، فإن تعميم الاستفادة من مزايا الرقمنة يتطلب جهودًا تشريعية وتقنية متكاملة، إلى جانب بناء الثقة بين الناخبين والمؤسسات المشرفة على الانتخابات، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات وطنية شاملة لتأمين النظام الرقمي وتطوير كفاءات العاملين فيه.

وعليه، فإن الاستخدام الرشيد والمتوازن للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يكون آداة فعّالة لضمان رقابة انتخابية حقيقية، تعكس الإرادة الشعبية وتدعم المسار الديمقراطي في الدول الساعية إلى الإصلاح.

الفصـــــــــل الثانـــي

الفصل الثاني:اثر استخدام الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا أثّر بشكل عميق على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الأنظمة السياسية والانتخابية. وفي هذا السياق، برزت الرقمنة كأداة محورية في تطوير أساليب إدارة الانتخابات، مما أتاح فرصًا جديدة لتعزيز الشفافية، وتوسيع المشاركة، وتحسين كفاءة العمليات الانتخابية. فقد أصبح من الممكن اعتماد تقنيات رقمية متقدمة في جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءًا من تسجيل الناخبين، ومرورًا بعمليات التصويت الإلكتروني، ووصولًا إلى فرز النتائج وإعلانها.

ويمثل استخدام الرقمنة في إدارة الانتخابات استجابة طبيعية للتحديات التي تواجه الأنظمة التقليدية، مثل التلاعب، والتأخير في النتائج، وضعف الشفافية. كما تسهم هذه الأدوات الرقمية في تمكين الجهات الرقابية والمجتمع المدني من أداء أدوارهم بشكل أكثر فاعلية ودقة، من خلال الوصول الفوري إلى المعلومات والبيانات الانتخابية. ومع ذلك، فإن اعتماد الرقمنة في هذا المجال يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، فضلاً عن ضمانات تقنية وأمنية لحماية نزاهة العملية الانتخابية وخصوصية بيانات الناخبين .

بالتالي يشكل استخدام الرقمنة في إدارة الانتخابات خطوة مهمة نحو بناء نظم انتخابية أكثر حداثة وموثوقية، قادرة على مواكبة التحولات الديمقراطية ومطالب المجتمعات المعاصرة وهذا ما سنستعرضه في هذا الفصل.

المبحث الأول: أثر استخدام الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية

يشهد العالم اليوم تحولًا رقميًا شاملاً أثّر في مختلف مجالات الحياة، ولم تكن العملية الانتخابية بمنأى عن هذا التغيير. فقد أصبح استخدام التقنيات الرقمية أداة أساسية لتحديث أنظمة الانتخابات وتعزيز شفافيتها وفعاليتها. وتأتي الرقمنة كوسيلة لإضفاء مزيد من المصداقية والكفاءة على جميع مراحل العملية الانتخابية، من تسجيل الناخبين، إلى التصويت، ثم فرز النتائج وإعلانها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة العملية الانتخابية

إدارة العملية الانتخابية تشير إلى مجموعة الإجراءات والتنظيمات التي تُعتمد لتخطيط وتنظيم وتنفيذ الانتخابات، وضمان شفافيتها ونزاهتها وفقًا للقوانين التي تساهم في تعزيز ثقة الناخبين و الأحزاب السياسية في العملية السياسية.

و تعد أجهزة إدارة الانتخابات مؤسسات هامة للبناء الديمقراطي، تتناول بشكل مباشر تنظيم الانتخابات التعددية، وبشكل غير مباشر إدارة الحكم وتطبيق القاعدة الحقوقية.

الفرع الأول: تعريف إدارة العملية الانتخابية

أولاً - لغةً:

تُشتق كلمة "إدارة" من الفعل "أدار"، ويُقصد بها التسيير والتنظيم والإشراف على سير أمرٍ معين، أما "العملية الانتخابية" فهي تعني سلسلة من الإجراءات والخطوات المرتبطة باختيار ممثلين أو مرشحين لشغل مناصب معينة. وعليه، فإن إدارة العملية الانتخابية لغويًا تعني :تنظيم وتسيير مجمل الخطواتالتي تهدف إلى اختيار الأفراد بالتصويت.

ثانيًا - اصطلاحًا:

تعني إدارة العملية الانتخابية :مجموعة الإجراءات والتدابير التنظيمية والإدارية التي تتكفل بها هيئة مختصة، لضمان إجراء الانتخابات بشكل شفاف، نزيه، ومنظم، وفقاً للضوابط القانونية المعمول بها[1]، **وذلك** في مختلف مراحل العملية الانتخابية من تسجيل الناخبين، والتحضير للاقتراع، إلى غاية الإعلان عن النتائج والرقابة عليها .

الفرع الثاني: أشكال إدارة العملية الانتخابية

تتمثل أشكال العملية الانتخابية في :

1عبد العزيز شريف، **النظم الانتخابية والنظم السياسية المعاصرة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص. 112

أولا: الإدارة الانتخابية المستقلة

وهي مؤسسة انتخابية مستقلة وتكون في البلدان التي تعمل إدارتها الانتخابية كهيئةمستقلة، ولها ميزانيتها الخاصة .

ثانيا : الإدارة الانتخابية الحكومية

وهي مؤسسة انتخابية حكومية، وتكون في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية علىتنظيم وإدارة العمليات الانتخابية كوزارة الداخلية .

ثالثا : الإدارة الانتخابية المختلطة

هي مؤسسة انتخابية مستقلة و حكومية ، تكون ذات تركيبة مزدوجة حيث نجد هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية، كالهيئة العليا مستقلة للانتخابات موازاة مع الهيئة الانتخابيةالتنفيذية، تعنى بالدرجة الأولى بالتنظيم[1].

الفرع الثالث : المبادئ العامة لإدارة العملية الانتخابية

تستند إدارة العملية الانتخابية إلى أطر دستورية وقانونية بحيث يجب عليها الإلتزام بمجموعة من مبادئ أساسية نابعة من معايير دولية لانتخابات نزيهة ومن أهمها:

- **الاستقلالية**: يقتضي أن تكون السلطة المنظمة للعملية الانتخابية مستقلة عن السلطة التنفيذية أو التشريعية، كي تتمكن من أداء مهامها دون تدخل أو تأثير خارجي.
- **الحياد:** يقضي بأن تكون الجهة المشرفة على الانتخابات محايدة تماماً، ولا تنحاز لأي حزب أو مرشح، ما يضمن ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.
- **الشفافية:**يعني أن تجري جميع مراحل العملية الانتخابية بشكل علني وقابل للمراقبة من قبل الأحزاب والمراقبين المحليين والدوليين، لتفادي التزوير أو التلاعب.

المطلب الثاني :أهمية الرقمنة الانتخابية و أهدافها

تكتسي الرقمنة أهمية كبيرة في تطوير العملية الانتخابية نتعرف عليها فيما يلي :

الفرع الأول: أهمية الرقمنة:

الانتخابية الرقمنة الانتخابية تشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، مثل تسجيل الناخبين، إدارة الحملات، التصويت، وفرز الأصوات وتكمن

1.الحبيب بكوش **"إدارة الانتخابات في الوطن العربي بين الاستقلالية والتسييس"**، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 19، سنة 2020، ص 134.

أهمية الرقمنة الانتخابية في كونها أداة فعالة لتحسين شفافية، نزاهة، وكفاءة الانتخابات، حيث تساهم في:

اولا: تعزيز الشفافية وتسريع الإجراءات :وذلك من خلال تقليل التدخل البشري، بحيث يصبح من الأسهل تتبع الإجراءات وضمان مصداقيتها[1]،وتوفر الوقت والجهد من خلال تسريع عمليات التسجيل، الاقتراع، وفرز الأصوات.

ثانيا: الحد من التلاعب والتزوير وتوسيع المشاركة:إن استخدام تقنيات تحقق الهوية وأنظمة أمن إلكترونية تقلل من فرص الغش،و تتيح للناخبين في المناطق البعيدة أو في الخارج المشاركة بسهولة عبر منصات إلكترونية.

ثالثا: :دعم الرقابة :تمكّن منظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية من تتبع العملية الانتخابية لحظيًا.

وبالتالي، فإن الرقمنة الانتخابية تُعد خطوة مهمة نحو ترسيخ الديمقراطية وتحقيق انتخابات أكثر عدلاً وفعالية .

الفرع الثاني : تقدير الرقمنة الانتخابية

إن للرقمنة ايجابيات عديدة كما أن لها بالمقابل سلبيات كثيرة وسنتناولها بالتفصيل .

اولا:ايجابيات الرقمية الانتخابية: و تتمثل في عدة نقاط منها :

-**السرعة في جمع وفرز النتائج**:تقنيات الرقمنة تُمكّن من تسريع عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج.

- **الشفافية والدقة**:تقلل الرقمنة من التدخل البشري والأخطاء اليدوية[2]، مما يعزز الثقة في النتائج.

- **تسهيل مشاركة الناخبين**:إمكانية التصويت الإلكتروني تُمكّن المواطنين من التصويت من أماكن بعيدة أو في الخارج.

- **تعزيز الرقابة والمتابعة**:تُمكن منظمات المجتمع المدني والمراقبين من مراقبة الانتخابات لحظة بلحظة عبر منصات رقمية[3].

- **خفض التكاليف على المدى الطويل**:رغم ارتفاع تكلفة التأسيس، إلا أن الأنظمة الرقمية تقلل من مصاريف الطباعة والنقل واللوجستيات مستقبلاً.

حماية البيانات وتخزينها بشكل آمن:الأنظمة الرقمية تسمح بتخزين وحماية معلومات الناخبين وسجلات الانتخابات بشكل أكثر أمانًا عند تأمينها جيدًا.

---

1 عبد القادر حمدي،**"الرقمنة والإدارة العامة"** ،دار الكتاب الحديث، 2020، ص 112.

2يوسف رجب عابد ،**"أثر الإدارة الالكترونية على فاعلية القرارات في القطاع"** ،دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني رسالة ماجستير, إدارة أعمال الجامعة الإسلامية غزة , كلية التجارة - أكتوبر 2015 ص 15/14

3 يوسف رجب عابد –مرجع سابق ص15

ثانيا:سلبيات الرقمنة الانتخابية :وهي بعض الأمور التيتعيق عملية الرقمنة الانتخابية منها:

-المخاطر الأمنية:مثل الاختراقات الإلكترونية، والتزوير الرقمي، وتعطيل الأنظمة[1] (cyber attacks).

- الفجوة رقمية:بعض المواطنين، خاصة في المناطق النائية أو كبار السن، قد لا يكون لديهم المعرفة أو الوسائل الرقمية للتصويت.

- تكاليف التأسيس العالية:تتطلب بنية تحتية قوية، وأجهزة متطورة، وتدريب مستمر، مما يمثل عبئًا ماليًا في البداية.

- ضعف الثقة لدى البعض: بعض المواطنين قد لا يثقون في نتائج التصويت الإلكتروني ويشككون في مصداقية الأنظمة الرقمية.

-احتمال الأعطال التقنية: تعطل النظام يوم التصويت قد يؤدي إلى مشاكل تنظيمية وفقدان ثقة الناخبين.

- **التأثير على الخصوصية**: في حال عدم تأمين البيانات، قد تتعرض معلومات الناخبين للانتهاك.

الفرع الثالث:أهداف الرقمية الانتخابية

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الالكترونية جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية، مما أدى إلى التخلي عن الإدارة العامة التقليدية . فنموذج الإدارة الالكترونية يوفر الكثير من الفرص للنجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وانجاز المعلومات ، وعلى هذا الأساسي تتعدد أهداف الرقمية الانتخابية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ السيولة وانسياب المعلومات[2]تقديم الخدمات لدى الفاعلين في العملية الانتخابية في أي وقت ومن اي مكان .
- ✓ تجميع البيانات من مصدرها بصورة موحدة مع تحقيق السرعة المطلوبة لانجاز إجراءات العمل المطلوب في مختلف مراحل العملية الانتخابية وبتكلفة مالية مناسبة .
- ✓ إيجاد بديل للأرشيف التقليدي [1] و الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها

1أسماء زقلوي - أسماء بن عومر ،**"أهمية الرقمية الالكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمعاملين في المركزالوطني للسجل التجاري"** - دراسة الفرع المحلية لولاية ادرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية المؤسسة كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة احمد دراية – ادرار- السنة الجامعية - 2021،ص 05.

2 محمد سمير احمد ،**"الإدارة الالكترونية "**,مدونة المناهج السعودية دار النشرو التوزيع و الطباعة ,,السعودية سنة 2020ص 42.

- ✓ خلق تأثير ايجابي لدى المواطن لكسب ثقته وتحفيزه للتقدم نحو صناديق الاقتراع.

1 سامية يغني و آخرون, **"الخدمة العمومية في ظل التحديات الرقمنة و متطلبات الجودة"** ، تحليل تجربة مؤسسة الضمان الاجتماعي , الفرع ألولائي بالوادي ,مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارةالأعمال , المجلد 4 العدد 1جوان 2021ص711 .

المبحث الثاني: السلطة الوطنية المستقتلة كهيئة رقابة على الانتخابات

تُعد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أحد أهم الأعمدة التي تقوم عليها العملية الانتخابية في العديد من الدول، لاسيما تلك التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والديمقراطية. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة الدور الرقابي الذي تضطلع به هذه الهيئة، باعتبارها جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، تضمن نزاهة وحياد العملية الانتخابية وسنعرض تعريفها كهيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات ونشأتها (المطلب الأول) والسلطات التي المخولة للسلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات في(المطلب الثاني) والنصوص القانونية التي تنص على رقمن العملية الانتخابية في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول:تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ونشأتها

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي هيئة دستورية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وتُنشأ بهدف الإشراف الكامل على جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءًا من تسجيل الناخبين، مرورًا بعملية التصويت، وصولاً إلى الإعلان النهائي عن النتائج.

الفرع الأول :تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

مما تجدر الإشارة إليه هو أنه لأول مرة في تاريخ بلادنا، يتم إنشاء سلطة وطنية مستقلة للانتخابات أوكل لها القانون صلاحيات واسعة، لا سيما فيما يخص تكريس الديمقراطية الدستورية وتعميقها وكذا تعزيز النظام الانتخابي والإشراف على العمليات الانتخابية ومراقبتها وتنظيمها وإجرائها.

تستمد السلطة المستقلة للانتخابات مرجعيتها الوحيدة من السيادة الشعبية التي تمارس عبر انتخابات تتسم بالحرية والشفافية والتعددية والنزاهة [1].

الفرع الثاني: دواعي نشأتها

أنشئت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بموجب القانون العضوي رقم1 /07 المؤرخ في 2019/09/14[2]، حيث أجبرت الإدارة في الجزائر على التنازل لأول مرة والتخلي عن تنظيم الانتخابات بعد إنشاء سلطة وطنية مستقلة تختص بالقيام بها وقد تم ذلك بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي أجريت

1الموقع الالكتروني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات السلطة /https://ina-elections.dz تاريخ التصفح21/04/2022، على **الساعة**13:20سا.

2القانون العضوي رقم 07/19 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المؤرخ في 14/09/2019 الجريدة الرسمية العدد رقم 55 المؤرخ في 15/09/2019 .

يوم 12/12/2019، سعيا بطبيعة الحال إلى استرضاء المطالبين بها منذ مدة كضمانة للحياد ومؤشر للنزاهة والشفافية. وإن كانت تعد إحدى اللبنات الهامة للسير في تحقيق الديمقراطية وتطويرها، غير أنها وبكونها سلطة مستقلة تبقى الممارسة للعملية وهي الوحيدة للوقوف على مدى قدرتها للنجاح في مهامها الانتخابية، وكذا التخلص من هيمنة الإدارة ومقاومتها للتغيير في إطار القانون من جهة، وعن جدية النصوص المؤطرة لها وفعاليتها من جهة أخرى.[1]

ونظرا للطابع الاستعجالي والظروف الخاصة التي مرت بها البلاد حينها، مع استمرار الحراك الشعبي وامتعاض الجماهير وكثير من الفواعل السياسية على طريقة معالجة الوضع شكلا وموضوعا فضلا عن الشكوك التي تعززت حول قدرتها على القيام بعملها باستقلالية في كنف الحرية والشفافية . ليتدخل المشرع ويضفي جملة من التعديلات على نظامها القانوني بعد تعديل الدستور، ويتم دمجها ضمن قانون الانتخابات، وذلك تطبيقا لنص المادة 201 فقرة 3 من التعديل الدستوري لسنة 2020[2].

في هذا الموضوع لقد خصص المشرع الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2020، في بابه الرابع تحت عنوان مؤسسات الرقابة الفصل الثالث منه للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في المواد من 200 إلى غاية المادة 203 تذكر منها المادة 202 فقرة 3 التي نصت .... "تمارس السلطة الوطنية للانتخابات مهامها منذ تاريخ استدعاء الهيئة الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج المؤقتة للاقتراع ".

وأدرج الأمر -21-01 المتعلق بنظام الانتخابات في الباب الأول تحت عنوان إدارة العمليات الانتخابية ومراقبتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لاسيما في المادة 7 منه والتي نصت: "طبقا الأحكام الدستور تضمن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية ".

وقد أضفى المشرع الجزائري بموجب المادة 8 من الأمر 21-01-الشخصية المعنوية على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مما يجعلها تتمتع بالاستقلال العضوي والوظيفي في ممارستها لمهامها

1إسماعيل فريجات، **قراءة في نظام انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية على ضوء الأمر -21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات**، جامعة عنابة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 العدد 02 ص104 -105.

2 التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20/442 المؤرخ في 30/12/2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82.
المادة 201 فقرة 3 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

وهو ما يعتبر ضمانة في سبيل تعزيز تكريس النزاهة والشفافية في إدارتها للعملية الانتخابية. [1]

وتتشكل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حسب المادة 19 من الأمر 21-01 من:

- ✓ جهاز تداولي ممثلا في مجلس السلطة المستقلة
- ✓ جهاز تنفيذي ممثلا في رئيس السلطة المستقلة

و قد حددت المادة 21 من الأمر -21-01 تشكيلة مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث يضم عشرون (20) عضوا يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي من بين الشخصيات الوطنية، وتكون .

المطلب الثاني:سُلطات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر

تُعدّ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر هيئة دائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية، أُنشئت بموجب التعديل الدستوري لسنة 2019 لتعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، وتُناط بها مهام واسعة تشمل مختلف مراحل المسار الانتخابي. وتمارس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عدّة سُلطات أساسية، يمكن تصنيفها على النحو الآتي[2]:

الفرع الأول :سلطة التنظيم والإشراف

تتمثل هذه السلطة في الإشراف الكامل على العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، بما في ذلك إعداد الرزنامة الانتخابية، وضبط الجدول الزمني لمختلف المراحل، واستدعاء الهيئة الناخبة، والإشراف على جمع الترشحات، وتنظيم الحملة الانتخابية، ثم التصويت، والفرز، وإعلان النتائج الأولية[3].

الفرع الثاني :سلطة التسيير والإدارة

تُخوّل للسلطة مهمة إدارة الجوانب التقنية واللوجستيكية للعملية الانتخابية، كإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية بالتنسيق مع الجهات المحلية، وإنشاء مراكز ومكاتب الاقتراع، وتوفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة لسير الانتخابات، مع ضمان توفير ظروف مناسبة للناخبين والمترشحين على حدّ سواء[4].

1 من المادة 8 من الأمر 21-01" تتمتع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدعى في صلب النص السلطة المستقلة"

2 الدستور الجزائري المعدل سنة 2020، المادة 198.

3القانون العضوي رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات، المادة 3.

4 المواد من 13 إلى 17مرجع سابق .

الفرع الثالث :سلطة الرقابة والضبط

تمارس السلطة دورًا رقابيًا على مختلف الفاعلين في العملية الانتخابية، لضمان احترام قواعد النزاهة والشفافية, وتشمل هذه الرقابة متابعة حياد الإدارة، وضمان عدم استخدام وسائل الدولة أو المال العام في الحملة الانتخابية، فضلاً عن مراقبة تمويل الحملات الانتخابية ووسائل الإعلام[1].

الفرع الرابع :سلطة الفصل والبت في الطعون

تستقبل السلطة الطعون والشكاوى المتعلقة بسير العملية الانتخابية، وتقوم بدراستها والبت فيها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها. وتمثل هذه السلطة إحدى الضمانات الجوهرية لاستقلالية الهيئة وفعاليتها في مواجهة التجاوزات المحتملة[2].

الفرع الخامس :سلطة التنسيق والتعاون

تنسق السلطة مع مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة، مثل وزارة الداخلية، الهيئات القضائية، السلطات الأمنية، ووسائل الإعلام، لضمان سير الانتخابات في ظروف ملائمة. كما تتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بمراقبة الانتخابات، من خلال تسهيل مهمتها ومرافقتها ميدانيًا.

الفرع السادس :سلطة الإعلان والتقرير

تُعلن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للعملية الانتخابية، وتقوم بإحالتها إلى الجهة المختصة (المحكمة الدستورية) للمصادقة عليها. كما تُعد تقارير مفصلة عن مجريات العملية الانتخابية، تُبرز من خلالها النقائص، والاختلالات، والتوصيات المستقبلية لتحسين الأداء.

المطلب الثالث :النصوص القانونية التي تنصت على رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر

في الجزائر، لا يوجد قانون واحد شامل مخصص للرقمنة الانتخابية، ولكن هناك عدة نصوص قانونية وتنظيمية تشير إلى استخدام الوسائل الرقمية في العملية الانتخابية، خاصة في إطار العصرنة والشفافية وتحسين أداء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات .إليك أبرز القوانين والمواد ذات الصلة.

الفرع الأول :التعديل دستوري 2020

لقد نص التعديل الدستوري 2020 في المادة 198 على :انشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهي مكلفة بتنظيم العملية الانتخابية بكل مراحلها .

1 المادة 21 من القانون العضوي رقم 21-01.

2. المادة 39 من القانون العضوي رقم 21-01

رغم أن المادة لا تشير صراحة إلى الرقمنة، إلا أنها تمثل الأساس القانوني لتطوير آليات العمل، ومنها استخدام التكنولوجيا.

الفرع الثاني :الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021

وهو الأمر الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات وابرز ماجاء فيه بخصوص الرقمنة:

-المادة 32:تتحدث عن القائمة الانتخابية الوطنية الإلكترونية وتحديثها المستمر.

-المادة 35: تنص على تسجيل الناخبين إلكترونيًا على مستوى البلديات أو القنصليات.

-المادة 39:تتيح استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية.

-المادة 40:تتعلق بـالربط بين قواعد البيانات الوطنية والسجل الانتخابي.

الفرع الثالث :قانون السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

اورد ضمن الأمر 21-01 أيضًا، حيث تنص بعض مواده على:

-حق السلطة في استخدام الوسائل التقنية الحديثة.

-الإشراف على الرقمنة وتحديث آليات تسجيل الناخبين والفرز[1].

الفرع الرابع :القرارات التنظيمية الصادرة عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

هذه القرارات تُصدر دورياً، ومنها:

- قرارات تتعلق بإجراءات نشر النتائج مؤقتًا عبر منصات إلكترونية.
- تنظيم تكوين المراقبين والأعوان عبر منصات رقمية.
- اعتماد أنظمة معلوماتية لتأمين النتائج.

الفرع الخامس :قوانين ذات صلة (غير انتخابية مباشرة)

- **قانون حماية المعطيات الشخصية**:يساهم في تأطير استخدام البيانات الرقمية في الانتخابات.
- **قانون المعاملات الإلكترونية** :يدعم استخدام التوقيع الإلكتروني والخدمات الإلكترونية.

رغم أن الرقمنة ليست مفصلة بشكل مستقل في قانون انتخابي خاص، إلا أن هناك توجهًا واضحًا نحو الرقمنة، ويُستشف ذلك من:

1القانون العضوي رقم 21-01 مرجع سابق .

- إشارات صريحة في قانون الانتخابات الجديد 2021.
- اعتماد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على أدوات تكنولوجية في التسجيل، التحقق، والفرز.
- التطوير المستمر للأنظمة الرقمية بدعم من وزارة الداخلية وهيئات رقابية.

المبحث الثالث :دور النظام الرقمي في تنظيم ممارسة العملية الانتخابية

يشهد العالم تطورًا ملحوظًا في توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة وتنظيم العمليات الانتخابية، وذلك من خلال اعتماد الأنظمة الرقمية التي ساهمت في تعزيز الكفاءة، الشفافية، والمصداقية. ويُعتبر النظام الرقمي أحد الركائز الأساسية في تسيير العملية الانتخابية بشكل منظم وفعّال، بدءًا من التسجيل إلى إعلان النتائج. وفي هذا الإطار، يمكن إبراز دور النظام الرقمي في الجوانب التالية:

المطلب الأول: دور النظام الرقمي في تنظيم ممارسة العملية الانتخابية

دور النظام الرقمي في تنظيم ممارسة العملية الانتخابية يعتبر محوريا وهذا على مستوى جميع الهيآت العمومية.

الفرع الاول :علي مستوى البلدية

يُعدّ اعتماد النظام الرقمي في تنظيم الانتخابات على المستوى البلدي من أبرز مؤشرات التحول نحو حوكمة إلكترونية فعّالة، حيث تمثل البلدية الحلقة الأولى في السلم الإداري للدولة، والأقرب إلى المواطن من حيث الاحتكاك والمشاركة السياسية. وبالتالي، فإن رقمنة الإجراءات الانتخابية في هذا المستوى تساهم في تعزيز الشفافية، تبسيط الإجراءات، وتقليص فرص التلاعب.
من أهم الوظائف التي يضطلع بها النظام الرقمي على مستوى البلدية هي:

اولا :تحديث القوائم الانتخابية إلكترونياً، وذلك من خلال ربط قواعد بيانات البلديات بقاعدة بيانات الأحوال المدنية الوطنية، مما يُمكّن من تصحيح الأخطاء، كشف حالات التكرار، وتسهيل عملية مراجعة القوائم بالنسبة للناخبين في الوقت الفعلي[1].

ثانيا:كما تتيح هذه المنصات للناخبين التأكد من تسجيلهم ومكان تصويتهم عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف الذكي، وهو ما يرفع من وعيهم ويدعم مشاركتهم الفعلية.

ثالثا:فيما يتعلق بمرحلة الترشح، فإن الرقمنة سهّلت تقديم ملفات الترشح ومتابعتها إلكترونيًا، حيث يمكن للمرشحين المحليين تقديم الوثائق المطلوبة عبر منصات إلكترونية بلدية مخصصة، وهو ما قلّص من العبء الإداري وسرّع من الإجراءات التقليدية التي كانت تتسم بالبطء والتعقيد[1]

1 عبد الحفيظ مرزوق,**"دور الرقمنة في تحديث الإدارة المحلية"**، *مجلة القانون والحوكمة المحلية*، العدد 4، 2021، ص 92 .

رابعا:كما أدّى النظام الرقمي إلى تحسين التنظيم اللوجستي لمراكز ومكاتب الاقتراع، إذ تُستخدم الخرائط الرقمية لتحديد مواقع التصويت بناءً على الكثافة السكانية، وتوجيه الناخبين إليها بسهولة عبر التطبيقات التفاعلية. إضافة إلى ذلك، تُساعد البرمجيات المتخصصة على توزيع الموظفين ومواد الاقتراع بكفاءة وفقًا لاحتياجات كل مكتب اقتراع محلي[2].

خامسا :من جهة أخرى، ساهمت الرقمنة في تعزيز الشفافية والرقابة المحلية، من خلال إتاحة منصات رقمية للتبليغ عن أي مخالفات أو تجاوزات أثناء العملية الانتخابية، سواء من طرف المواطنين أو ممثلي القوائم، مع إمكانية إرفاق صور أو مقاطع فيديو كأدلة توثيقية[3].

سادسا : يضمن النظام الرقمي سرعة نقل نتائج الاقتراع من مكاتب التصويت إلى اللجان الولائية ثم إلى الهيئة الوطنية، من خلال شبكات معلوماتية مؤمنة تعتمد تقنيات التشفير الإلكتروني، مما يقلل من فرص التلاعب ويُسرّع من إعلان النتائج في آجال قصيرة[4].

الفرع الثاني :على مستوى الولاية

يُشكّل إدماج النظام الرقمي في تنظيم الانتخابات على مستوى الولاية خطوة محورية لتعزيز فعالية إدارة العملية الانتخابية ومراقبتها، خاصة باعتبار الولاية وحدة إدارية مركزية تتولى التنسيق بين مختلف البلديات التابعة لها. وتقوم السلطات الولائية، من خلال الأدوات الرقمية، بتسيير ومتابعة العملية الانتخابية في كافة مراحلها، وهو ما ينعكس إيجابًا على نزاهة وشفافية الاستحقاقات الانتخابية.

تُساهم الأنظمة الرقمية في :

اولا :تعزيز التنسيق بين البلديات من خلال توحيد قاعدة البيانات الانتخابية وتوفيرمنصات معلوماتية تسمح بتتبع الأداء الانتخابي على مستوى كل بلدية.

ثانيا:المراقبة اللحظية لسيرالعملية الانتخابية عبر تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) أو نظم التتبع اللحظي(Live monitoring systems) ، تُتيح للسلطات الولائية التدخل الفوري في حال تسجيل اختلالات أو تجاوزات تنظيمية أو تقنية، مما يُعزّز من سلامة العملية برمّتها[1].

---

1 فتيحة بن زيدان, **"الحوكمة الإلكترونية في البلديات الجزائرية: التحديات والفرص"**، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإدارية*، العدد 7، 2022، ص 110.

2 عادل قريشي,**"دور النظام الرقمي في إدارة الانتخابات المحلية"**، *مجلة الدراسات السياسية والانتخابية*، العدد 9، 2023، ص. 78.

3 *الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات*، دليل المراقبة الرقمية للانتخابات البلدية، *الجزائر، 2022.*

4 *وزارة الرقمنة والإحصائيات*، تقرير حول استخدام التكنولوجيا في الانتخابات المحلية، *الجزائر2023*،

ثالثا :على الصعيد اللوجستي، يُساهم النظام الرقمي في تحسين توزيع الموارد الانتخابية مثل الصناديق، أوراق التصويت، الفرق المتنقلة، وذلك بناءً على معطيات سكانية وجغرافية دقيقة، ما يقلل من الهدر ويزيد من الكفاءة[2] .

رابعا: تُوفّر منصات إلكترونية لتقديم الطعون والشكاوى من قبل ممثلي القوائم والمواطنين، مع ضمان التوثيق الفوري لها، مما يسهل على الجهات الرقابية التحليل والاستجابة بسرعة.

خامسا :من أبرز الأدوار كذلك ما يتعلق بعملية تجميع النتائج وفرزها، حيث تُستخدم تقنيات إلكترونية مؤمنة لنقل المحاضر والنتائج الأولية من البلديات إلى مقر الولاية، ثم إلى الهيئة العليا المستقلة، بما يُقلّص من الوقت ويمنع التلاعب.[3]

سادسا : يُعتبر إعداد التقارير الإحصائية من بين المهام التي تُمكِّن الأنظمة الرقمية السلطة الولائية من إنجازها بدقة، حيث تُنتج هذه الأنظمة تقارير آنية عن نسب المشاركة، الأعطاب التقنية، عدد الطعون، وغيرها من المؤشرات الانتخابية[4].

الفرع الثالث : على مستوى الوطن

يُعدّ المستوى الوطني المحور المركزي في تنظيم وتنسيق العملية الانتخابية، حيث تضطلع الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات بدور إشرافي شامل. وقد ساهم إدراج النظام الرقمي في هذا الإطار الى:

اولا: إعادة تشكيل آليات الإدارة الانتخابية من خلال تعزيز الشفافية، تسريع الإجراءات، وضمان وحدة البيانات الانتخابية على مستوى التراب الوطني.

في هذا السياق، يُمكن الحديث عن المنظومات الوطنية لتسجيل الناخبين، والتي تعمل بشكل آلي على تحديث القوائم الانتخابية انطلاقًا من قاعدة البيانات المركزية لوزارة الداخلية ودوائر الأحوال المدنية.

ثانيا:ويُساهم هذا النظام في القضاء على حالات التكرار والتسجيل المزدوج، ويوفّر للمواطنين إمكانية التحقق من تسجيلهم عبر الإنترنت أو الرسائل القصيرة[5]

---

1 سمير بوشامة , **"التحول الرقمي ودوره في تحسين الحوكمة المحلية"**، مجلة العلوم الإدارية والقانونية، *العدد 8*، 2022 .

2 نادية بن عيسى, **"النظام الرقمي والانتخابات, دراسة تحليلية"**، *المجلة الجزائرية للإعلام السياسي*، العدد 14، 2021، ص 89 .

3 عبد الرزاق سعدي,**"الرقمنة كآلية لمكافحة التزوير في الانتخابات"**، *الملتقى الوطني حول الشفافية الانتخابية*، جامعة باتنة، 2020 .

4 الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، تقرير حول الرقمنة الانتخابية في الجزائر، 2022

5 عبد الكريم قشي, **"الحوكمة الرقمية وتحديات الشفافية الانتخابية"**، مجلة القانون العام والإدارة، العدد 6، 2022، ص 77 .

ثالثا:إلى جانب ذلك، تمثل المنصة الرقمية الوطنية الخاصة بالترشح والطعون أداة حديثة تتيح للمرشحين من جميع أنحاء الوطن تقديم ملفات ترشحهم إلكترونيًا، وتتبع مسارها دون الحاجة للتنقل إلى العاصمة أو مقر الهيئات الولائية. وقد ساهم ذلك في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، خاصة في المناطق النائية[1]

رابعا:أما على صعيد إدارة النتائج الوطنية، فإن النظام الرقمي يُؤدي دورًا محوريًا في تجميع نتائج مكاتب الاقتراع من مختلف الولايات، ومعالجتها مركزياً عبر خوادم محمية باستخدام تقنيات التشفير، وهو ما يُقلل من فرص التلاعب أو التأخير في الإعلان عن النتائج[2]

خامسا:كما يُمكّن النظام الرقمي الهيئة الوطنية **من** إصدارتقارير مفصلة وآنية حول نسبة المشاركة حسب الفئة العمرية، الجنس، أو التوزيع الجغرافي، مما يُساعد على تحسين الأداء الانتخابي مستقبلاً. وتعتمد الهيئة في ذلك على أدوات ذكاء اصطناعي وتحليل بيانات ضخمة (Big Data Analytics) لتفسير سلوك الناخبين واستباق التحديات المستقبلية[3]

سادسا :تمثل بوابة التواصل الرقمي الوطنية وسيلة تفاعلية بين المواطنين والسلطة الانتخابية، من خلال نشر البيانات، الرد على الاستفسارات، استقبال الشكاوى، وضمان إشراك المواطن في الرقابة على مختلف مراحل الانتخابات[4]

المطلب الثاني : المظاهر والآليات التنظيمية في استخدام الرقمنة في الرقابة على العمليات الانتخابية

في ظل الأصوات والأحزاب المعارضة والمشككة في الحجم الحقيقي للوعاء الانتخابي في الجزائر ومطالبتها بعملية تطهير للقوائم الانتخابية سارعت الدولة لتبني التكنولوجيا لأول مرة في التحضير لتشريعات ماي 2017، من خلال العديد من التطبيقات مستهدفة تطهير القائمة الانتخابية وتحسين الخدمة العمومية.

وفي هذا الإطار تمت مباشرة تجسيد عمليتين متلازمتين تتمثلان فيما يلي:

- ✓ اتخاذ جملة من التدابير الإدارية والقانونية ترمي إلى تخفيف و توحيد الإجراءات الإدارية .
- ✓ عصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية.

1 أحلام علالي **"رقمنه الإجراءات الانتخابية في الجزائر مكاسب وتحديات"**، *الملتقى الوطني حول الرقابة الانتخابية الرقمية*، جامعة الجزائر 1، 2021 .

2 يوسف بن يحيى، **"النظام الإلكتروني ونزاهة الانتخابات قراءة في التجربة الجزائرية"**، *مجلة الدراسات القانونية والإدارية*، العدد 11، 2023، ص 119

3 الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، التقرير السنوي لأداء النظام الانتخابي الرقمي في الجزائر، 2023

وزارة الرقمنة والإحصائيات، خارطة طريق تطوير الخدمات الانتخابية الرقمية، الجزائر، 20224

ولقد مرت هاتين العمليتين بمراحل متتالية تمثلت في :

الفرع الأول: السجل الآلي للحالة المدنية

حث تمت رقمنه جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به.بما فيها ربط مصالح الانتخابات لكل البلديات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية، وجعله يتميز بالفعالية والشفافية، ما مكن من إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية عند تكوين ملف التسجيل في القوائم الانتخابية.

كان ملف التسجيل في القوائم الانتخابية يتكون من شهادة ميلاد وثيقة هوية بطاقة إقامة وتصريح بالإقامة، وفي ظل استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ثم الاستغناء على شهادة الميلاد وتصريح بالإقامة والإبقاء على وثيقتين فقط وهما : وثيقة هوية بطاقة إقامة.

فهذه الآلية المدرجة ترتب عنها إقبال المواطن على عملية التسجيل في القوائم الانتخابية حيث أن المسجلين الجدد لآخر مراجعة للقوائم الانتخابية في الجزائر 2017 بلغ 768.713 مسجلا خلال 5 سنوات منهم 193000 مسجلا بعد إدراج هذه الآلية في فترة 6 أشهر فقط بمعدل ثلاثة أضعاف مسجلا قبل إدراج هذه الآلية فالملاحظ أن قبل إدراج الآلية عدد المسجلين خلال الشهر الواحد قدر بـ 10661 مسجلا بينما بعد إدراج الآلية ارتفاع العدد شهريا إلى 32166 مسجلا.

الفرع الثاني: إدراج تطبيق يسمح بالشطب آليا ما يمكن من التحويل لمكان الإقامة

قضت وزارة الداخلية على التنقل لمقرات إقامة الجزائريين السابقة قصد شطب أسمائهم من القوائم الانتخابية القديمة وإعادة التسجيل بمقر الإقامة الجديد بفضل نظام الكتروني جديد إدراج تطبيقية من عدم تنقل أكثر من 100 ألف جزائري إلى بلديات إقامتهم السابقة من أجل شطب أسمائهم من القوائم الانتخابية فيها،[1] (مثال: عملية الترحيل الجماعية للأحياء القصديرية من بلديات مختلفة إلى بلديات جديد).

تتم عملية الشطب والتحويل بعد إدراج التطبيقية يتنقل المعني إلى مقر بلدية الإقامة الجديدة بإثبات إقامته بها. ويتم طلب التسجيل في القوائم الانتخابية مباشرة من طرف العون المكلف أليا، مما يترتب عليه الشطب من القوائم الانتخابية للبلدية السابقة آليا.

1اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، دليل الإجراءات الانتخابية في الجزائر، *ط.1*، الجزائر، 2022، ص. 45.

الفرع الثالث: إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقية المعلوماتية للناخبين

يمكن تصحيح المعلومات وتحيينها واكتشاف الحالات المكررة(ازدواجية التسجيل) داخل البلدية وداخل الولاية وبين البلديات وشطبها ضمن تطبيقات خاصة لكل عملية(التصحيح، التحيين، الشطب الوفيات).

وتم في هذا الصدد إدخال بيانات جديدة خاصة بالمواطن لاكتشاف التسجيل المزدوج والمساعدة في تطهير القوائم الانتخابية، حيث تم إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقية المعلوماتية للناخبين، وهذا للتمييز بين الأشخاص الذين يحملون نفس الاسم واللقب وبذلك يتم تصحيح الأسماء أو شطب الأسماء المكررة. وحسب الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية حسين معزوز أنه تم تخصيص 500 ألف موظف لتأطير العملية الانتخابية، وعملية تطهير القوائم الانتخابية أفضت إلى شطب 287 ألف من مزدوجي التسجيل من سجل الناخبين وذلك بفضل إدخال رقم شهادة الميلاد الذي كان فاصلا في القضاء على تشابه الأسماء.

الفرع الرابع: إدراج تطبيق يمكن من تطهير القوائم الانتخابية من حالات الوفاة

أصدرت وزارة الداخلية بيانا بحث البلديات على ضرورة تطهير القوائم الانتخابية من الأشخاص المتوفين، وذلك بضرورة عمل مصلحة الانتخاب باستمرار مع مصلحة الحالة المدنية للمساعدة في تحيين القائمة الانتخابية من حالات الوفاة من خلال التطبيقية الخاصة بالعملية، حيث أفضت العملية حسب الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية حسين معزوز إلى شطب 436 ألف متوف . وتكليف المهندس المسؤول عن الحالة المدنية بإرسال عبر البريد الالكتروني حالات الوفاة الجديدة ثلاث أيام محددة من الأسبوع ما يمكن من شطبها من القوائم الانتخابية وتحيينها يوميا[1] .

الفرع الخامس: إدراج تطبيقية خاصة تسمح بإدراج مراكز ومكاتب تصويت على مستوى السلطة المحلية لبلديات

بعدما كانت متوقفة على السلطة الولائية ما يمكن من تخفيف الضغط والزحام وكذا تسهيل عملية الاقتراع بما فيها عملية الفرز، حيث تم اعتماد الحد الأقصى لعدد الناخبين المسجلين على مستوى كل مكتب بـ 500 ناخب فبعدما كان عدد مكاتب التصويت في تشريعيات 2012 مقدر بـ 51 ألف مكتب في حين ناهز في تشريعيات 2017 أكثر من 53 ألف مكتب، أي بفارق أكثر من ألفين مكتب.

1 السلطة ا الوطنية المستقلة للانتخابات ، *تقرير حول آليات الرقابة الرقمية على السجل الانتخابي*، الجزائر، 2022.

أما على مستوى مراكز التصويت لم يتعدى عدد المراكز في تشريعيات 2012 اثنى عشر ألف مركز تصويت، وبلغ في تشريعيات 2017 اثنى عشر ألف ومائة وستة وسبعون مركز تصويت (12176) مركز تصويت.

المطلب الثالث: الدور الرقابي للنظام الرقمي في العملية الانتخابية

إن للنظام الرقمي دور رقابي فعال في العملية الانتخابية وهذا عبر جميع مراحلها سنستعرضه فيما يلي :

الفرع الاول : الدور الرقابي للنظام الرقمي في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية

تُعد المرحلة القبلية من أهم المراحل في العملية الانتخابية، حيث يتم فيها التحضير للإجراءات التنظيمية والقانونية، وتُحدد فيها القوائم الانتخابية، ويتم اعتماد المترشحين، وضبط القواعد العامة للسير الحسن للاقتراع. وفي هذا السياق، يبرز دور الرقمنة كآلية رقابية مبتكرة تساهم في تعزيز الشفافية، وتقليص فرص التلاعب والتجاوزات.

من خلال الأنظمة الرقمية الخاصة بتسجيل الناخبين، أصبح بالإمكان مراقبة عملية إعداد القوائم الانتخابية بشكل دقيق، مما يُقلّص من الأخطاء المحتملة كالتكرار، التسجيل المزدوج، أو إدراج ناخبين غير مؤهلين[1]. كما توفر هذه المنصات إمكانية تحقق الناخبين من تسجيلهم عبر الإنترنت، مما يضمن شفافية وعلنية القوائم.

أما على صعيد الترشح، فتُسهم الرقمنة في مراقبة شروط الترشح إلكترونيًا، من خلال قواعد بيانات مركزية تمكّن الهيئات الرقابية من التأكد من استيفاء المترشحين للشروط القانونية (مثل شرط الجنسية، السن، عدم وجود مانع قانوني) بطريقة موضوعية وفعّالة[2].

إلى جانب ذلك، تتيح الرقابة الرقمية في هذه المرحلة رصد حملات ما قبل الحملة الرسمية، وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تُستخدم أدوات تحليل المحتوى الإلكتروني لاكتشاف الدعاية المسبقة أو الخطاب الموجه بشكل مخالف للقوانين الانتخابية، ما يساعد الجهات الرقابية على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب[3].

1اللجنة الوطنية للانتخابات، *دليل استخدام* النظام الرقمي في تحديث القوائمالانتخابية، الجزائر، 2022، ص. 17.

2 نور الدين عبد الكريم,"التحول **الرقمي والشفافية الانتخابية في العالم العربي"**، *القاهرة: مركز دراسات الديمقراطية*، 2020، ص. 92.

International IDEA, **DigitalTechnologies *in* Elections***:* APracticalGuide, Stockholm: IDEA 3 Publications 2021, p. 55,

وبذلك، فإن الرقمنة تلعب دورًا محوريًا في المرحلة القبلية من الانتخابات، ليس فقط من زاوية التحضير الإداري، بل باعتبارها أداة رقابة استباقية تساعد على ضمان نزاهة وشمولية العملية الانتخابية منذ بداياتها.

الفرع الثاني: الدور الرقابي للنظام الرقمي أثناء المرحلة المعاصرة للعملية الانتخابية

تمثل المرحلة التنفيذية أو يوم الاقتراع النقطة المحورية في العملية الانتخابية، حيث تتجسد فيها كل الإجراءات السابقة، وتُمارس الرقابة بشكل مباشر على مختلف أطوار التصويت. وتُعد الرقمنة في هذه المرحلة أداة رقابية فعّالة تساهم في الحد من التجاوزات، وضمان شفافية سير العملية في وقتها الحقيقي.

أولًا، تتيح الأنظمة الرقمية تتبع فتح مراكز الاقتراع إلكترونيًا، حيث تُرسل تقارير فورية إلى الهيئة المشرفة توضح جاهزية المراكز، وعدد الصناديق المفتوحة، وعدد الناخبين المسجلين في كل مركز[1]. كما تُستخدم الأجهزة اللوحستية أو القارئات الإلكترونية للتحقق من هوية الناخبين، ما يحدّ من محاولات الانتحال أو التكرار في التصويت.

ثانيًا، تمكّن الكاميرات الرقمية، وأدوات البث المباشر من مراقبة صناديق الاقتراع وقاعات التصويت، مما يساهم في تمكين المراقبين المحليين والدوليين من الاطلاع على مجريات العملية دون الحاجة إلى التواجد المادي الدائم، وهو ما يعزز الشفافية ويقلل من فرص التلاعب[2].

ثالثا : تُتيح المنصات الرقمية الخاصة بالهيئة المشرفة استقبال تقارير المراقبين والملاحظين الميدانيين بشكل فوري، مما يسهل المعالجة السريعة لأي طارئ قد يطرأ أثناء التصويت، ويُمكن اتخاذ قرارات تصحيحية دون تأخير[3].

رابعا: كما تسمح الرقمنة بتحليل البيانات الواردة لحظة بلحظة، ومطابقتها مع التوقعات الإحصائية، مما يمكن من كشف أية تباينات أو محاولات تزييف فوريًا. هذه التقنيات تحوّل الرقابة إلى ممارسة استباقية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليل الآني للمعلومة.

وبذلك، فإن الرقابة الرقمية خلال يوم الاقتراع تعزز من مصداقية العملية الانتخابية، من خلال أدوات مراقبة متطورة تقلل من التدخل البشري، وتُتيح معالجة دقيقة وسريعة للمخالفات.

---

*1*اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تقرير حول الرقابة الرقمية خلال يوم الاقتراع، *الجزائر، 2023، ص. 33*

2 Smith, J. & Alvarez, M. Election Monitoring in *the Digital Age*, Oxford: Oxford University Press, 2021, p. 112.

3 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) ، *التحول الرقمي والحوكمة الانتخابية*، نيويورك، 2020، ص. 76.

الفرع الثالث: الدور الرقابي للنظام الرقمي في المرحلة البَعدية للعملية الانتخابية

تُعد المرحلة البَعدية من أهم الفترات الرقابية في العملية الانتخابية، حيث يتم فيها فرز الأصوات، إعلان النتائج، وتقديم الطعون. وتُسهم الرقمنة في هذه المرحلة بشكل جوهري في ضمان نزاهة النتائج وشفافية الإجراءات، من خلال تقنيات دقيقة تعزز المصداقية وتمنع التلاعب.

أولًا: تُستخدم الأنظمة الرقمية لفرز الأصوات بشكل آلي ودقيق، ما يقلل من نسبة الخطأ البشري، ويسمح بتوثيق كل عملية حسابية خطوة بخطوة. وتُربط هذه الأنظمة بقواعد بيانات مركزية تقوم بتجميع النتائج من مختلف مراكز الاقتراع بشكل لحظي، مما يُمكّن من الكشف السريع عن أية تناقضات أو أرقام مشبوهة[1].

ثانيًا، تسهم الرقابة الرقمية في توثيق مسار النتائج من مركز الاقتراع حتى الإعلان النهائي، من خلال استخدام تقنية التتبع الزمني (Timestamping) وسجلات التحقق (Audit Logs) التي لا يمكن التلاعب بها، ما يسمح بإجراء مراجعات دقيقة وموثوقة عند حدوث طعون أو نزاعات انتخابية[2].
ثالثًا، تُمكّن المنصات الإلكترونية المواطنين والمراقبين من متابعة إعلان النتائج في الزمن الحقيقي، مع توفير إمكانية تحميل بيانات مفصلة لكل مركز اقتراع، مما يكرّس مبدأ "الشفافية الشاملة" ويمنع الاحتكار المعلوماتي من طرف أي جهة[3].

رابعا: تتيح الرقمنة إمكانية إيداع الطعون والاعتراضات إلكترونيًا، مع تتبع سير معالجتها أمام الجهات المختصة، وهو ما يعزز من ثقة الفاعلين السياسيين والمواطنين في العملية الانتخابية برمتها.
وعليه، فإن الرقابة الرقمية في المرحلة البَعدية لا تقتصر على التحقق من النتائج، بل تمتد لتؤسس لثقافة المحاسبة والعدالة الانتخابية، وتُسهم في بناء ديمقراطية قائمة على النزاهة والشفافية.

1 اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، دليل إجراءات ما بعد الاقتراع الرقمي، *الجزائر*، 2023، ص. 48

2 Carter, M. & Malhotra, T. Digital Integrity in Electoral Processes, Geneva: Electoral Reform Foundation, 2021, p. 93.

3 International IDEA, The Role of Technology in Post-Election *Processes*, Stockholm: IDEA, 2020, p. 61

المبحث الرابع :فعالية وتحديات النظام الرقمي في الرقابة على العملية الانتخابية

يُعدّ اعتماد النظام الرقمي في الرقابة على العملية الانتخابية نقلة نوعية نحو تحقيق الشفافية، النزاهة، وتسريع الإجراءات الرقابية، غير أن فعالية هذا النظام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرته على تجاوز عدد من التحديات القانونية، التقنية، واللوجستية. في هذا المبحث، سيتم تناول فعالية النظام الرقمي من جهة، ثم التحديات التي قد تعيق دوره الرقابي من جهة أخرى.

المطلب الأول: فعالية النظام الرقمي في الرقابة على الانتخابات

لقد ساهم النظام الرقمي في تطوير آليات الرقابة عبر جميع مراحل العملية الانتخابية على النحو التالي :

الفرع الاول: فعالية النظام الرقمي في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية

تلعب المرحلة القبلية للعملية الانتخابية دورًا حاسمًا في ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، حيث تشمل هذه المرحلة جملة من الإجراءات التمهيدية مثل مراجعة القوائم الانتخابية، تسجيل الناخبين، اعتماد المترشحين، وتنظيم الحملة الانتخابية. وفي هذا الإطار، أثبت النظام الرقمي فعالية معتبرة من خلال تعزيز الكفاءة، تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع سير العمليات الإدارية.

اولا:رقمنة السجل الانتخابي وتسجيل الناخبين

ساهم اعتماد الأنظمة الرقمية في إعداد ومراجعة السجل الانتخابي بصورة دقيقة ودورية، ما أتاح الحد من حالات التكرار أو التزوير، وضمان إدراج الفئات المهمشة، مثل المغتربين وذوي الإعاقة[1].

ثانيا:التحقق الرقمي من أهلية المترشحين

توفر المنصات الرقمية إمكانيات الربط بين قواعد البيانات المختلفة (مثل السجل العائلي، السجل الضريبي، وشهادات التعليم)، مما يساعد في التأكد من استيفاء المترشحين للشروط القانونية بشكل آلي وشفاف[2].

ثالثا: التسجيل الإلكتروني للمراقبين ووسائل الإعلام

من خلال النظام الرقمي، أصبح بالإمكان تسجيل المراقبين المحليين والدوليين وكذلك وسائل الإعلام عبر منصات إلكترونية موحدة، بما يضمن التنظيم الفعّال وتوزيع المهام قبل انطلاق يوم الاقتراع.

---

1 ناصر عبد الحفيظ,***"تحديث الإدارة الانتخابية في الجزائر: من الورقي إلى الرقمي"*** ,المجلة الجزائرية للقانون العام، العدد 2022،9ص 63.

2سمير بوخالفة,***"التحديات التقنية الرقمنة في العملية الانتخابية"*** ,مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 17،سنة 2021 ص 102 .

رابعا: إدارة الحملة الانتخابية إلكترونيًا

وفّر النظام الرقمي وسائل لتنظيم الحملة الانتخابية بشكل عادل، من خلال مراقبة حجم الإنفاق، وتحديد الفضاءات الإعلانية الرقمية، وضمان التوازن في التغطية الإعلامية للمرشحين، مما يحد من تجاوزات الحملات التقليدية[1] .

خامسا: إتاحة المعلومات للناخبين

مكنت الرقمنة من تفعيل منصات رسمية تنشر معلومات دقيقة وموثوقة حول المترشحين، البرامج، ومواقع الاقتراع، مما يسهم في تعزيز الوعي الانتخابي واتخاذ قرار مستنير من قبل الناخبين.

تُظهر التجربة الرقمية في المرحلة القبلية قدرة كبيرة على تقليص العراقيل الإدارية، وتحقيق الشفافية والعدالة الانتخابية. غير أن فعالية هذا النظام تبقى رهينة بمدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ومدى وعي الناخبين والمترشحين على حد سواء باستخدام الوسائل الإلكترونية.

الفرع الثاني: فعالية النظام الرقمي في المرحلة المعاصرة للعملية الانتخابية

تُعد مرحلة يوم الاقتراع النقطة المحورية في العملية الانتخابية، حيث تتجلى أهمية استخدام النظام الرقمي في ضمان سير العملية بشكل شفاف، منظم، وخالٍ من التلاعب. وتتمثل أبرز مظاهر الفعالية الرقمية في هذه المرحلة فيما يلي:

اولا :التحقق الإلكتروني من هوية الناخبين

تعتمد كثير من الأنظمة على أجهزة تحقق إلكترونيةbiométriques) أو عبر (QR Code لتأكيد هوية الناخب، مما يمنع التصويت المزدوج أو انتحال الهوية[2]

ثانيا :إدارة إلكترونية لمراكز الاقتراع

توفر الأنظمة الرقمية أدوات فورية لمتابعة فتح وغلق مراكز الاقتراع، وتسجيل نسبة المشاركة لحظةً بلحظة، ما يتيح مراقبة فعالة وتدخلًا سريعًا في حال حصول تجاوزات.

ثالثا: استخدام التصويت الإلكتروني

في بعض الدول، يُستخدم التصويت الإلكتروني عبر أجهزة مخصصة، مما يقلل من الأخطاء في احتساب الأصوات، ويسرّع من عملية الفرز، بشرط توفر بيئة مؤمنة ومراقبة تقنية صارمة[3]

1 ليلى بن يوسف, **"التمويل الانتخابي ورقمنة الرقابة على الحملات الانتخابية"** ,مجلة دراسات قانونية، العدد 11، 2020 ص 47

2 محمد كريم," **أثر الرقمنة في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية**." مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 6،سنة 2022 ص *91*.

3 ليلى بوزيد," **النظام الرقمي كآلية لضمان الشفافية في الانتخابات**."مجلة العلوم السياسية، العدد 18، سنة 2021 ص. 104

رابعا: منصات التبليغ عن المخالفات

خلال يوم الاقتراع، تسمح التطبيقات الرقمية للناخبين والمراقبين بتبليغ فوري عن أي خروقات، كالتأثير على الناخب أو تأخير فتح المراكز، وهو ما يساهم في تعزيز الشفافية والانضباط[1].

الفرع الثالث: فعالية النظام الرقمي في المرحلة البَعدية للعملية الانتخابية

تُعد المرحلة البعدية للعملية الانتخابية من أهم المراحل التي تتطلب دقة وشفافية عالية لضمان سلامة النتائج وتعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية. وهنا تتجلى فعالية النظام الرقمي في عدة جوانب محورية:

اولا: الفرز الإلكتروني للنتائج:

يسمح النظام الرقمي بإجراء عمليات فرز الأصوات بسرعة ودقة تفوق الطرق التقليدية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويوفر نتائج أولية خلال وقت قياسي. تُستخدم تقنيات المسح الضوئي والخوارزميات الذكية لتحليل أوراق الاقتراع وتحويلها إلى بيانات رقمية.

ثانيا: نشر النتائج بشفافية:

تُمكّن الرقمنة من نشر النتائج عبر بوابات إلكترونية رسمية وتطبيقات محمولة، مما يسمح للمواطنين ووسائل الإعلام والهيئات الرقابية بمتابعتها لحظة بلحظة. هذا يعزز مبدأ الشفافية ويحد من الإشاعات

ثالثا: **الطعن والتظلمات الإلكترونية**:

يتيح النظام الرقمي تقديم الطعون والاعتراضات بوسائل إلكترونية موثقة وسريعة، مما يقلل من البيروقراطية ويضمن حفظ الحقوق القانونية للمرشحين والأحزاب السياسية المعلومات المضللة.

رابعا: تحليل البيانات الانتخابية:

يوفر النظام الرقمي أدوات تحليل إحصائي متقدمة تُستخدم لتقييم نسب المشاركة، وتوزيع الأصوات، وأنماط التصويت، وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات مستقبلية لتحسين العملية الانتخابية[2].

خامسا :حفظ الأرشيف الانتخابي:

تتيح الرقمنة أرشفة كل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالعملية الانتخابية بشكل آمن وسهل الوصول، مما يُمكن الباحثين والمراقبين من الرجوع إليها لاحقًا عند الحاجة.

1احمد غربي,**"التصويت الإلكتروني بين الفعالية والمخاطر"**,المجلة المغاربية للدراسات القانونية، العدد 13 سنة 2020، ص59.

2 الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات. *تقرير حول استخدام التكنولوجيات الحديثة في الانتخابات* 2022

المطلب الثاني: تحديات النظام الرقمي في الرقابة على العمليات الانتخابية

رغم المزايا العديدة التي يقدمها النظام الرقمي في تعزيز الشفافية والسرعة في العملية الانتخابية، إلا أن استخدامه يواجه جملة من التحديات التي تؤثر على فعاليته وتحدّ من قدرته على أداء دوره الرقابي بشكل كامل، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في ما يلي[1]:

الفرع الاول:ضعف البنية التحتية الرقمية

تواجه العديد من الدول النامية صعوبات في توفير تغطية شاملة للإنترنت، أو في تجهيز مراكز الاقتراع بالأجهزة اللازمة، مما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق النظام الرقمي بين المناطق الحضرية والريفية.

الفرع الثاني:المخاطر الأمنية والهجمات السيبرانية

يمثل الأمن السيبراني تحديًا جوهريًا، إذ يمكن أن تتعرض قواعد البيانات ومواقع النتائج للاختراق أو التلاعب، وهو ما يمس بمصداقية العملية الانتخابية برمتها.

الفرع الثالث:نقص الكفاءات البشرية المؤهلة

إن تشغيل الأنظمة الرقمية ومراقبتها يتطلب موارد بشرية مؤهلة تقنيًا، وهو ما يشكل عبئًا على الهيئات الانتخابية، خاصة في المناطق ذات التكوين التقني الضعيف .

الفرع الرابع: عدم وجود إطار قانوني واضح

لا تزال التشريعات في العديد من البلدان غير محدثة لمواكبة التطور الرقمي، ما يؤدي إلى ثغرات قانونية، وغياب المسؤوليات الدقيقة في حال حدوث اختراقات أو أعطال رقمية .

الفرع الخامس:عدم ثقة المواطنين في النظام الرقمي

يؤدي غياب الوعي الرقمي والتجارب السلبية السابقة إلى شكوك لدى المواطنين بشأن مصداقية الأنظمة الرقمية، مما قد يضعف المشاركة السياسية ويغذي الروايات المشككة في نتائج الانتخابات.

الفرع السادس:التمييز الرقمي

يعاني كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة أو سكان المناطق النائية من صعوبات في التعامل مع الأدوات الرقمية، مما قد يؤدي إلى استبعادهم فعليًا من المشاركة أو المراقبة .

1احمد غربي, مرجع سابق ص60

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات النظام الرقمي في الرقابة على العمليات الانتخابية

لمواجهة التحديات التي تعترض فعالية النظام الرقمي في الرقابة الانتخابية، تقترح الأدبيات والخبرات الدولية مجموعة من الحلول العملية والإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الثقة، رفع الكفاءة، وضمان أمن وسلامة العملية الانتخابية، ومن أبرز هذه الحلول:

الفرع الاول: تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع التغطية

يجب على الدول، لا سيما النامية منها، الاستثمار في توسيع شبكة الإنترنت وتوفير التجهيزات الرقمية لمراكز الاقتراع، بما يضمن عدالة التغطية الجغرافية ويمنع التفاوت بين المناطق[1].

الفرع الثاني: وضع إطار قانوني وتشريعي متطور

يُعد تحديث القوانين الانتخابية لتشمل النصوص الخاصة بالرقمنة، الأمن السيبراني، وحقوق البيانات الشخصية، ضرورة قصوى لضمان الاستخدام القانوني السليم للنظام الرقمي[2].

الفرع الثالث: التكوين المستمر للكفاءات البشرية

من المهم توفير دورات تدريبية تقنية وداعمة لموظفي الإدارة الانتخابية والمراقبين، لتعزيز مهاراتهم في استخدام الأنظمة الرقمية والاستجابة السريعة لأي طارئ تقني.

الفرع الرابع: تعزيز الأمن السيبراني

يجب إنشاء وحدات متخصصة في حماية النظام الانتخابي الرقمي، وتطبيق بروتوكولات صارمة لتشفير البيانات ومراقبة محاولات الاختراق، بالتعاون مع هيئات مختصة داخلية ودولية.

الفرع الخامس: إطلاق حملات توعية للمواطنين

تساهم حملات التثقيف الرقمي والانتخابي في رفع منسوب الثقة الشعبية، وتوضيح فوائد الرقمنة ومصداقيتها، ما يقلل من الشكوك ويشجع على الانخراط الواسع في العملية الانتخابية.

1 عمر جدو **"لأمن السيبراني والانتخابات, مخاطر ووقاية"**,المجلة المغاربية للقانون، العدد 8،سنة 2023 ص. 94

2 نزيهة لحول ,**"الإطار القانوني للرقمنة في الجزائر"** ,تحليل وتقييم ,مجلة الدراسات القانونية، العدد 12،سنة 2020 ص. 52

الفرع السادس: ضمان الإدماج الرقمي لجميع الفئات

يجب تطوير أدوات مساعدة (مثل واجهات ميسّرة، دعم صوتي، تطبيقات بلغات متعددة) لضمان وصول كبار السن وذوي الإعاقة وسكان المناطق النائية إلى آليات الرقابة والمشاركة الرقمية.

المبحث الخامس: الأرضية الرقمية كآلية لترقية الخدمة وضمان الشفافية العملية الانتخابية

خصصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منصة إلكترونية تمكن المواطنين والمواطنات من التسجيل عن بعد في القوائم الانتخابية، حيث استحدثت عدة خدمات لتسهيل اللجوء الى التسجيلات او التغيرات في مقر البلدية، بالإضافة إلى تمكنهم من معرفة مكاتب التصويت الخاصة بهم والرد على انشغالاتهم عن طريق الرابط الإلكتروني ومن ثم ترسل مباشرة الى اللجنة المكلفة بمراجعة القوائم الانتخابية لتقوم بدراسة الملفات وتكون هذه العملية عن بعد دون عناء المواطن [1].

المطلب الأول : التسجيل في القوائم الانتخابية

حيث يمكن للموطن للدخول للموقع الإلكتروني الخاص بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن طريق الرابط الالكتروني للتسجيل في القائمة الانتخابية [2] :

- اين انتخب
- تغيير الإقامة
- طلب نسخة من بطاقة الناخب

حيث تمكنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وفي ظرف وجيز، من كسب رهان تنظيم انتخابات رئاسية شفافة، في فترة حساسة مرت بها الجزائر ، مكسب دفع بالقائمين على تسيير السلطة، لرفع سقف الطموحات عاليا، بالعمل على تخفيف الإجراءات، التي من شأنها بعث الطمأنينة والأمل في نفوس المواطنين الذين يشكلون الهيئة الناخبة عبر ولايات الوطن، ولعل أبرز إشكالية تصطدم بها الهيئة في عملها لتنظيم وتأطير كل استحقاق انتخابي، هي الانحرافات المصاحبة للقوائم الانتخابية، أين يجد بعض الناخبين أنفسهم يوم الانتخاب متواجدين في أكثر من مكتب تصويت، في وقت تحمل القوائم بين طياتها أسماء المتوفين وآخرين غيروا عناوين إقامتهم دون أن يتم شطبهم، الأمر الذي دفع القائمين على الهيئة

1 نصيرة محمد الهادي ,وفاء شرارید , رقنة العملية الانتخابية , دراسة ميدانية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات نموذجا , مذكرة ماستر اكاديمة , كلية الحقوق و العلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية ,جامعة حمة لخظر الوادي , السنة الجامعية 2022 ص76

2- https://www.djazairess.com/annasr/262235/. 20.25 / 2022/04/12

الرقمنة القوائم الانتخابية وتطهيرها، الأمر الذي سيعيد بحسب مختصين في البرمجيات الطريق نحو انتخابات شفافة ونزيهة في الجزائر الجديدة ,بعيدا عن بعض الممارسات التي يلجأ إليها المترشحين [1].

الفرع الاول: التسجيل لاول مرة في القائمة الانتخابية :

هو الإجراء الذي يقوم به المواطنون الذين بلغوا السن القانوني للتصويت (18 سنة غالبًا) لإدراج أسمائهم ضمن سجل الناخبين حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.

فقد قامت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بإنشاء منصة إلكترونية تمكِّن المواطنين من تسجيل أنفسهم لأول مرة أو طلب تحويل التسجيل عند تغيير الإقامة[2].

رابط التسجيل الإلكتروني الرسمي:

عادةً يتم الإعلان عن الرابط عبر الموقع الرسمي للسلطة

:https//services.ina-election.dz/regester

خطوات التسجيل عبر الرابط الإلكتروني:

1-الدخول إلى الموقع الرسمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

2-اختيار خدمة: "طلب التسجيل في القائمة الانتخابية."

3-ملء استمارة المعلومات الإلكترونية بدقة، وتشمل:

- الاسم واللقب.
- تاريخ ومكان الميلاد.
- رقم التعريف الوطني (رقم بطاقة التعريف).

العنوان الكامل.

4-إرفاق نسخة إلكترونية من الوثائق المطلوبة غالبًا: (بطاقة تعريف وطنية + إثبات الإقامة).

5- تأكيد الطلب وإرسال الاستمارة.

6-بعد دراسة الملف، يتم إشعارك بقبول التسجيل أو طلب استكمال وثائق[3].

الفرع الثاني : تغير مقر الإقامة:

تُوفر الأرضية الرقمية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات آلية إلكترونية لتغيير مقر الإقامة الانتخابي، بما يسمح بتحيين القوائم الانتخابية وضمان توافقها مع الوضعية الفعلية للناخبين. ويتم ذلك

1 -راجع الملحق 1

2 مرجع سابق ص77

3 راجع الملحق 2

عبررابط التسجيل الالكتروني للراغبين في القائمة الانتخابية و تغير مقر إقامة الانتخابية عبر الولوج إلى الموقع الرسمي للسلطة

https://services.ina-elections.dz/residence

حيث يختار المعني خدمة "تغيير مقر الإقامة"، ثم يقوم بإدخال رقم التعريف الوطني المدون في بطاقة التعريف البيومترية، فضلاً عن البيانات الشخصية الأساسية المطلوبة للتثبت من الهوية. بعد ذلك، يُحدد الناخب مقر الإقامة الجديد الذي يرغب في نقل تسجيله الانتخابي إليه، ويرفق الوثائق الإلكترونية الداعمة، على غرار شهادة الإقامة أو أي مستند رسمي يثبت مقر السكن الجديد. إثر ذلك، يتم إرسال الطلب إلكترونيًا إلى المصالح المختصة لدراسته والتحقق من صحته، ليُجرى تحديث المعلومات في القوائم الانتخابية وفق الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها. وتندرج هذه الخدمة ضمن جهود عصرنة الإدارة الانتخابية وتعزيز الشفافية والنجاعة، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص آجال معالجة طلبات الناخبين[1]

الفرع الثالث: معرفة المركز ورقم المكتب الانتخابي(أين انتخب)

تُتيح الأرضية الرقمية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر خدمة إلكترونية حديثة تُمكّن المواطنين من معرفة مركز ومكتب الانتخاب الخاص بهم بشكل مباشر ودقيق، بما يعزز الشفافية وييسّر المشاركة الانتخابية. ويتم ذلك من خلال الولوج إلى الموقع الرسمي للسلطة وتكون هذه العملية عبر الرابط[2] https//services.ina-election.dz/orientation حيث يختار الناخب خدمة "أين أنتخب؟"، ثم يُدخل البيانات المطلوبة، لا سيما رقم التعريف الوطني المدوّن في بطاقة التعريف البيومترية، أو الرقم الخاص ببطاقة الناخب، مع إمكانية إضافة تاريخ الميلاد للتحقق من الهوية. وبمجرد تأكيد المعطيات، تُعرض للناخب تفاصيل دقيقة تتضمن الولاية، والبلدية، واسم المركز الانتخابي، ورقم المكتب، وعنوانه الكامل، مما يسمح له بحفظ المعلومات أو طباعتها للاستعانة بها يوم الاقتراع. وتأتي هذه الآلية في إطار مسعى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى رقمنة الإجراءات الانتخابية، وتيسير النفاذ إلى المعلومات، وتطوير آليات التحقق والتسجيل وفق معايير الشفافية والدقة [3].

https://services.ina-elections.dz/register

1 راجع الملحق 3

https//services.ina-election.dz/orientation 2

راجع الملحق 43

الفرع الرابع: طلب نسخة من بطاقة الناخب :

وضعية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في المنصة الالكترونية رابط الالكتروني يسمح للمواطن طلب نسخة من بطاقة الناخب عن طريق الانترنت قصد تسهيل عملية الانتخاب حيث وفرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للقيام بهذه العملية الولوج إلى رابط المنصة و ملأ المعلومات التالية [1]

-الاسم و اللقب

- تاريخ ومكان الميلاد

- مكان الإقامة

- البريد الالكتروني

- رقم الهاتف

بعد اتمام هذه الخطوات وحجز المعلومات ينتظر وصول رمز تاكيد عن طريق البريد الالكتروني .

المطلب الثاني: المنصة الرقمية لتسجيل مؤطري الانتخابات

أطلقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منصة الكترونية تتوفر على عدة خدمات متعلقة بالانتخابات حث فتحت المذكورة أعلاه التسجيل في عملية التأطير تحت مسمى حافظ الأمانة وتتضمن الاستمارة المعلومات الحالة المدنية و التأهيل العلمي و كذا المسار المهني بالإضافة إلى النشاط الاجتماعي .

تتيح السلطة المستقلة للانتخابات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في تاطير مكاتب و مراكز التصويت الخاصة بالانتخابات التسجيل عبر المنصة الالكترونية حفاظ الأمانة [2]

وذالك عبر الرابط https://service.ina-election.dz/hofad_amana

ويجب على الراغب في تأطير هذا الموعد الانتخابي أن يكون مسجلا في القائمة الانتخابية لبلدية إقامته، وفي حال لم يكن مسجلا، فيمكنه التسجيل لأول مرة أو تغيير بلدية الإقامة إما بالتنقل إلى بلدية إقامته أو عبر المنصة الالكترونية للسلطة الوطنية على الرابط التالي [3]:

https://services.ina- elections.dz

ويأتي استغلال المنصة الالكترونية "حفاظ الأمانة"، عبر مختلف مكاتب و مراكز الاقتراع في سياق مجهودات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإضفاء الشفافية و الحياد على العملية الانتخابية.

---

1 https//services.ina-election.dz/duplicata

2 راجع الملحق6

3 راجع الملحق 7

ويمكن للمواطنين التسجيل عبر منصة حفاظ الأمانة" بإدخال بياناتهم الخاصة في الخانات المحددة لذلك، ليتحصل بعدها من تم قبوله على رمز شخصي يؤهله للإشراف على عملية الاقتراع بالمكتب أو المركز الأقرب إلى مكان إقامته .

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل كل ما يتعلق برقابة النظام الرقمي على العملية الانتخابية ودوره فيها ، سواء كان هذا الدور من الناحية التنظيمية أو من الناحية الرقابية وهذا على جميع مراحل العملية الانتخابية (القبلية والمعاصرة والبعدية) .

كما استعرضنا دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات باعتبارها السلطة المخولة للتنظيم والإشراف على هذه العملية وكل التسهيلات التي وفرتها للمواطن باعتمادها على الرقمنة في كل مراحل العملية الانتخابية حيث سلطنا الضوء على كل العمليات الانتخابية ، من بداية التسجيل في القوائم الانتخابية إلى الإعلان عن نتائج الاقتراع .

غير أن هذا التقدم لا يخلو من تحديات ، أهمها ما يتعلق بأمن المعلومات و حماية الخصوصية بالإضافة إلى فجوة البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق ، و هو ما يستدعي وضع استراتيجيات وطنية شاملة لتأمين النظام الرقمي و تطوير كفاءات العاملين فيه .

و عليه فإن الاستخدام الرشيد و المتوازن للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يكون آداة فعالة لضمان رقابة إنتخابية حقيقية ، تعكس الإرادة الشعبية و تدعم المسار الديمقراطي في الدول الساعية إلى الإصلاح .

الخـــــاتمــة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ *"النظام الرقمي ودوره في الرقابة على العملية الانتخابية"*، تبيّن أن التحول الرقمي يشكل آداة فعالة لتعزيز الشفافية والنزاهة الانتخابية، من خلال تحسين آليات الرقابة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وضمان سرعة الإجراءات ودقتها. وقد عكست المعطيات التي تم التوصل إليها الأثر الإيجابي لاستخدام الأنظمة الرقمية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، خاصة ما تعلق بالتسجيل الإلكتروني، ومراقبة الحملة الانتخابية، وفرز الأصوات بشكل إلكتروني وآني.

إلا أن تطبيق هذه الأنظمة لا يخلو من تحديات، مثل مخاطر الاختراق والتلاعب الإلكتروني، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق، فضلاً عن محدودية التكوين لدى القائمين على العملية الانتخابية في مجال تكنولوجيا المعلومات. مما يتطلب مجهوداً مضاعفاً لتجاوز هذه العقبات وتحقيق تحول رقمي آمن وفعّال في المجال الانتخابي وعليه سأقدم بعض المقترحات لتدرك هذه العقبات :

- **تعزيز البنية التحتية الرقمية :**من خلال توفير الوسائل التكنولوجية اللازمة على مستوى جميع المناطق، خاصة النائية منها، لضمان شمولية العملية الانتخابية.
- **تطوير الكفاءات البشرية :**عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي الإدارة الانتخابية والمراقبين والمشرفين، في مجال استخدام الأنظمة الرقمية وأمن المعلومات.
- **سنّ تشريعات واضحة :** تتعلق بالرقابة الرقمية على الانتخابات، تضمن حماية المعطيات الشخصية وتنظم استخدام التكنولوجيا بطريقة شفافة وآمنة.
- **تعزيز التعاون بين المؤسسات :**من خلال خلق تنسيق فعّال بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والهيئات الرقابية، ومؤسسات الأمن السيبراني.
- **إشراك المواطن :**عبر حملات توعوية لتعريفه بمزايا الرقمنة في العملية الانتخابية، وتعزيز ثقته في هذه الأدوات الحديثة.
- **اعتماد برامج مراقبة إلكترونية مستقلة :**لضمان الحياد في تتبع سير الانتخابات، وتحقيق رقابة فعّالة ومستمرة.

إن تبني هذه المقترحات من شأنه أن يُسهم في تحسين جودة العملية الانتخابية، ويدعم تطلعات الجزائر نحو تكريس الديمقراطية في ظل التحول الرقمي .

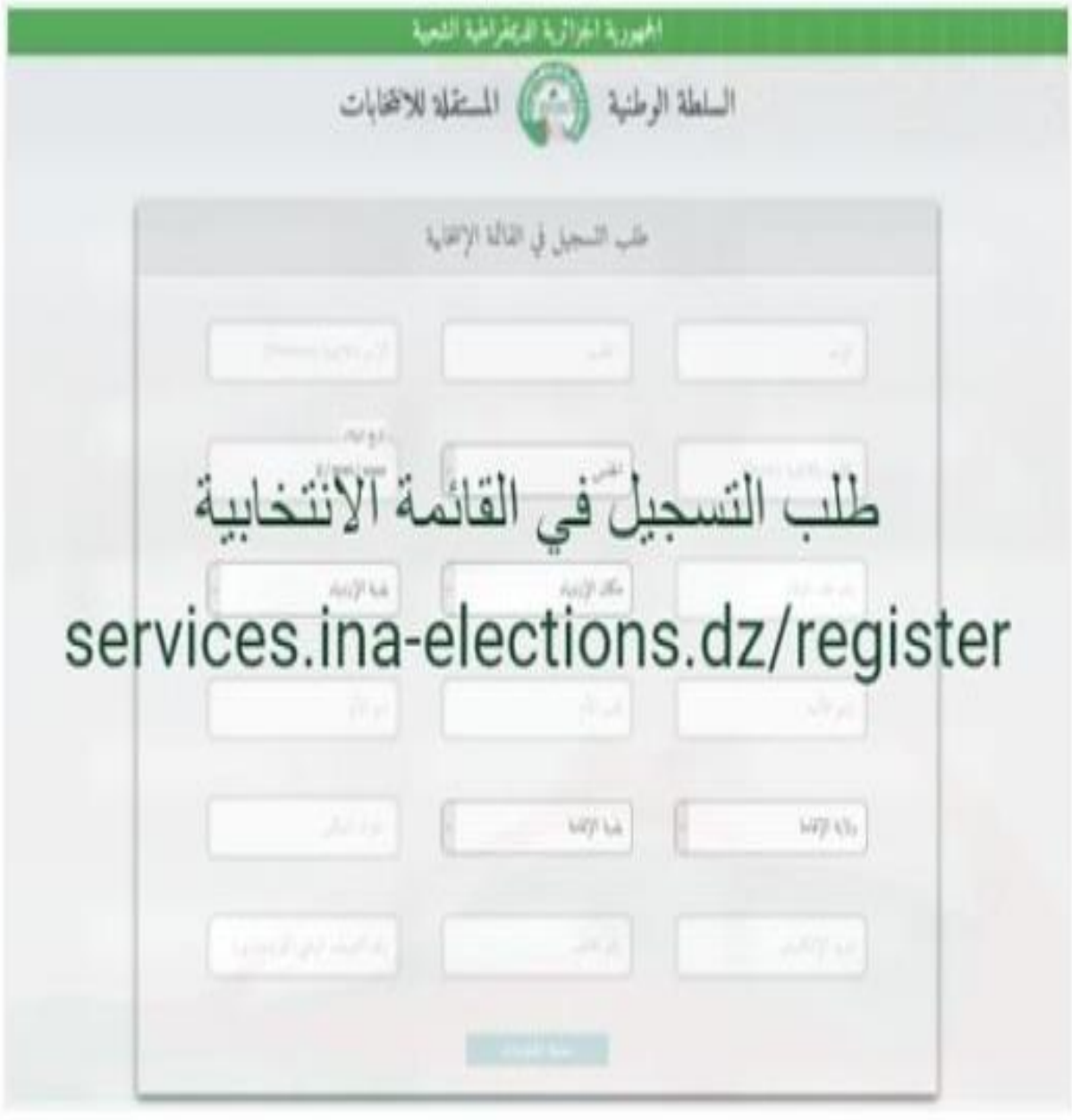
والله ولي التوفيق

قائمة الملاحق

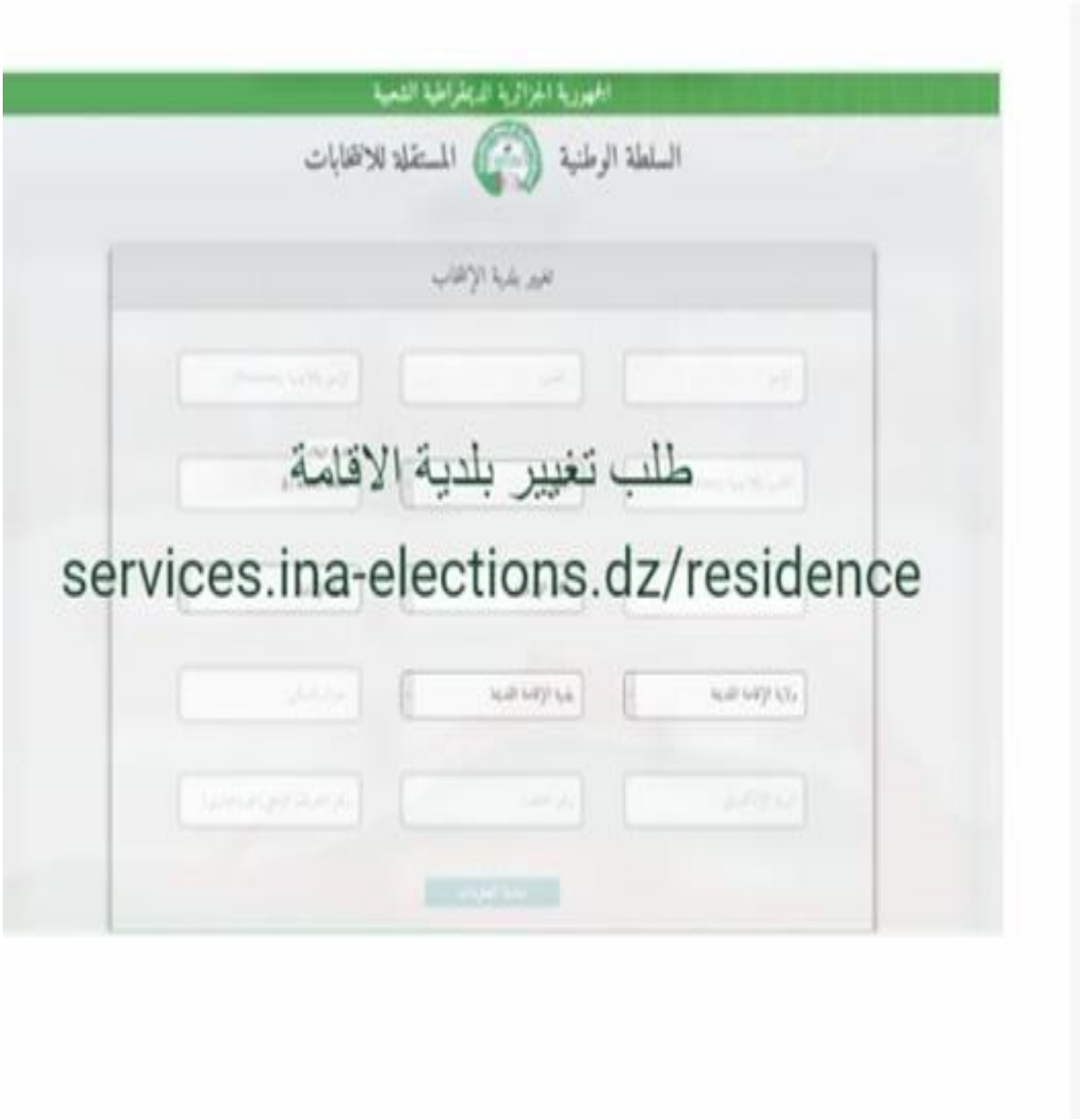
الملحق 1 : **التسجيل في القوائم الانتخابية**



الملحق2: **التسجيل لاول مرة في القائمة الانتخابية**



الملحق 3: الرابط التسجيل الالكتروني للراغبين في القائمة الانتخابية و تغير مقر اقامة الانتخابية



الملحق 4: معرفة المركز ورقم المكتب الانتخابي(اين انتخب)





الملحق5: طلب نسخة من بطاقة الناخب



الملحق 6: طلب التسجيل في عملية تأطير مكاتب و مراكز التصويت



الملحق 7: طلب التسجيل في حفاظ الامانة





قائمـــــة المراجـــع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: قائمة المصادر

1- القرآن الكريم

2-الدستور

- التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20/442 المؤرخ في -
2020/12/30 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 82
- - القانون العضوي 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437ه الموافق ل 25 أغسطس 2016م المتعلق بنظام الانتخابات ج-ر-ج- ج-ع 50 بتاريخ اغسطس 2016 .
- القانون العضوي رقم 07/19 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المؤرخ في الجريدة الرسمية العدد رقم 55 المؤرخ في 2019/09/15.
- القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان يتعلق بالبلدية ج-ر-ج-ج-ع37 بتاريخ 2011/07/03 .
- القانون 12-07 المؤرخ في 21فيفري2012 المتعلق بالولاية الصادر بتاريخ 29 فيفري 2012.
- الأمر 21-01 تتمتع بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية الادارية والمالية .

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

- أحمد غربي,**"التصويت الإلكتروني بين الفعالية والمخاطر"**. المجلة المغاربية للدراسات القانونية، العدد 13، 2020.

-جورج ويسترمان، ديدييه بونيه، أندرو ماكافي Leading Digital: Turning Technology into Business Transformation Harvard Business Review Press 2014

- سعيد يقطين,**"من النص إلى النص: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي"**. الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.

- عبير الرحباني, **"الإعلام الرقمي (الإلكتروني)"**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

- عبد الغني بن حليمة, **"القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

- عبد القادر حمدي,**" الرقمنة والإدارة العامة"** دار الكتاب الحديث، 2020.

2- محمد العريدي,**"الثورة الرقمية وتحولات الاتصال"**، بيروت،الدار العربية للعلوم، 2019.

3- محمد شومان, **"الثقافة الرقمية المفاهيم والاتجاهات "**،القاهرة، دار الشروق، 2011.

4- عبد العزيز شريف, **"النظم الانتخابية والنظم السياسية المعاصرة"**، الجزائر،دار الخلدونية، 2018.

5- نور الدين عبد الحفيظ, **"التحول الرقمي والشفافية الانتخابية في العالم العربي"**، القاهرة،مركز دراسات الديمقراطية، 2020.

6- هاني علي الطهر,**"النظم السياسية والقانون الدستوري"**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

7- فريد النجار, **"دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو منظمات رقمية"**. مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

ثانيًا: رسائل الدكتوراه

- زهيرة بن علي,**"دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية (دراسة مقارنة)"**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2015.

ثالثًا: رسائل الماجستير

- أحمد محروق, **"الإشراف الوقائي على الانتخابات النيابية في الجزائر"**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- خيرة بن زيد **"المجتمع المدني ودوره في مراقبة الانتخابات في الجزائر"**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013.

- مختار حمد، **"تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

- يوسف رجب عابد، **" أثر الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع"**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، 2015.

- عبد الرزاق مساعديه ،**"التحولات القادمة في العصر الرقمي"**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2015.

- أمال برحيحي ،**"الرقابية على العملية الانتخابية المحلية"**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2015.

-ماجدة بوخزنة ، **"آليات الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر"**. رسالة ماجستير، جامعة الوادي، 2015.

- نبيل آيت شعلان ،**النظام القانوني للهيئة الناخبة – دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير (أو مقالة موسعة)، جامعة سطيف 2، 2020.

- نادية شبوبة ،**المحكمة الدستورية ودورها في الاستقرار السياسي**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2022.

فارس كريم ، **"متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية"** رسالة ماجستير، قطر، 2008.

أسماءزقلوي – أسماء بن عومر، **"أهمية الرقمية الإلكترونية في تحسين الخدمات"**، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2021.

رابعًا: المقالات

-أحمد غربي ،**"التصويت الإلكتروني بين الفعالية والمخاطر"**،المجلة المغاربية للدراسات القانونية، 2020.

- سمير بوخالفة، **"التحديات التقنية للرقمنة في العملية الانتخابية"**، مجلة العلوم السياسية والقانون، 2021.

- محد كريم ،**" أثر الرقمنة في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية"**، مجلة القانون والتكنولوجيا، 2022.

- ليلى بوزيد ، **"النظام الرقمي كآلية لضمان الشفافية في الانتخابات"** ،مجلة العلوم السياسية، 2021.

- نزيهة لحول ،**" الإطار القانوني للرقمنة في الجزائر"**. مجلة الدراسات القانونية، 2020.

- عادل قريشي ، **"دور النظام الرقمي في إدارة الانتخابات المحلية"**، مجلة الدراسات السياسية والانتخابية، 2023.

- فريدة مزياني ،**"الرقابة على العمليات الانتخابية"**، مجلة المفكر، جامعة بسكرة.

- نادية بن عيسى ، **"النظام الرقمي والانتخابات: دراسة تحليلية"**. المجلة الجزائرية للإعلام السياسي، 2021.

- بن زيدان، فتيحة، **"الحوكمة الإلكترونية في البلديات الجزائرية: التحديات والفرص"**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإدارية، 2022.

- إيمان بغدادي، سوميه رماش،**" تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائرية"** ، مجلة أوراق بحثية، 2022.

- سامية يغني وآخرون ،**"الخدمة العمومية في ظل تحديات الرقمنة"** ، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2021.

- عبد الحفيظ مرزوق ، **"دور الرقمنة في تحديث الإدارة المحلية"**، مجلة القانون والحوكمة المحلية، 2021.

- سمير بوشامة، **"التحول الرقمي ودوره في تحسين الحوكمة المحلية"**مجلة العلوم الإدارية والقانونية، 2022.

خامسا الملتقيات والندوات

- عبد الرزاق سعدي ، **"الرقمنة كآلية لمكافحة التزوير في الانتخابات"**، الملتقى الوطني حول الشفافية الانتخابية، جامعة باتنة، 2020.

- أحلام علالي ، **"رقمنة الإجراءات الانتخابية في الجزائر"**، مكاسب وتحديات. الملتقى الوطني حول الرقابة الانتخابية الرقمية، جامعة الجزائر 1، 2021.

- بضياف زهير، **" دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية"**، مجلة التميز الفكري، 2020.

مراجع أجنبية

George Westerman et al ،

Leading Digital: Turning Technology into Business Transformation. Harvard - Business Review Press, 2014.

International IDEA

actions: A Practical Guide. IDEA Publications, Digital Technologies in Ele 2021.

Carter, M. & Malhotra, T.

Digital Integrity in Electoral Processes. Geneva: Electoral Reform Foundation, - 2021.

الفهـــــــرس

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 1
المبحث الأول :مفهوم الرقمنة 2
المطلب الأول: نشأة الرقمنة وتعريفها 2
الفرع الأول: نشأة الرقمنة 2
الفرع الثاني:تعريف الرقمنة 4
الفرع الثالث :تعريف التحول الرقمي وتفريقه عن الرقمنة..... 6
المطلب الثاني:أهمية وخصائص الرقمنة 7
الفرع الأول:أهمية الرقمنة 7
الفرع الثاني: خصائص الرقمنة. 9
المطلب الثالث عناصر الرقمنة ومجالاتها 10
الفرع الأول: عناصر الرقمنة. 10
الفرع الثاني :مجالات الرقمنة 11
المطلب الرابع: اسباب اللجوء الى التحول الرقمي ووسائله..... 12
الفرع الأول: أسباب التحول الرقمي 12
الفرع الثاني : وسائل التحول الرقمي 13
المبحث الثاني :مفهوم الانتخابات 16
المطلب الأول: تعريف الانتخابات 16
الفرع الأول:المعنى اللغوي للانتخاب 16
الفرع الثاني المعنى الاصطلاحي للانتخاب..... 17
الفرع الثالث:أهمية الانتخاب 19
المطلب الثاني :أنواع الانتخابات 20
الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية 20
الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية 21
الفرع الثالث: الانتخابات المحلية 21
المبحث الثالث: مفهوم الرقابة الانتخابية 23
المطلب الأول : تعريف الرقابة الانتخابية وأهميتها 23
الفرع الأول : تعريف الرقابة على الانتخابات..... 23
الفرع الثاني: أهمية الرقابة على الانتخابات 25
المطلب الثاني: رقابة المحكمة الدستورية 27

الفرع الأول : نشاة المحكمة الدستورية 27
الفرع الثاني: اختصاصات المحكمة الدستورية 28
المطلب الثالث: مراحل رقمنة الانتخابات 31
الفرع الأول : رقمنة البطاقة الوطنية للهيئة النخبة 31
الفرع الثاني: رقمنة عملية جمع الاستمارات و مراقبتها 34
الفرع الثالث : رقمنة عملية تعين المؤطرين 34
خلاصة الفصل 35
الفصل الثاني: اثر استخدام الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية 36
المبحث الأول: أثر استخدام الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية 37
المطلب الأول: مفهوم ادارة العملية الانتخابية 37
الفرع الأول: تعريف إدارة العملية الانتخابية 37
الفرع الثاني: أشكال إدارة العملية الانتخابية 37
الفرع الثالث : المبادئ العامة لإدارة العملية الانتخابية 38
المطلب الثاني :أهمية الرقمنة الانتخابية و أهدافها 38
الفرع الأول: أهمية الرقمنة الانتخابية.....38
الفرع الثاني : تقدير الرقمنة الانتخابية.....39
الفرع الثالث: أهداف الرقمية الانتخابية. 40
المبحث الثاني: السلطة الوطنية المستقتلة كهيئة رقابة على الانتخابات 42
المطلب الأول: تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ونشأتها ..... 42.
الفرع الأول تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 42
الفرع الثاني: دواعي نشاتها 42
المطلب الثاني: سُلطات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر 44
الفرع الأول :سلطة التنظيم والإشراف 44
الفرع الثاني :سلطة التسيير والإدارة 44
الفرع الثالث :سلطة الرقابة والضبط 45
الفرع الرابع :سلطة الفصل والبت في الطعون 45
الفرع الخامس :سلطة التنسيق والتعاون 45
الفرع السادس :سلطة الإعلان والتقرير..... 45
المطلب الثالث :النصوص القانونية التي تنصت على رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر 45

الفرع الاول :التعديل الدستوري 2020 45
الفرع الثاني :الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 46
الفرع الثالث :قانون السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 46
الفرع الرابع :القرارات التنظيمية الصادرة عن السلطة المستقلة للانتخابات 46
الفرع الخامس :قوانين ذات صلة (غير انتخابية مباشرة) 46
المبحث الثالث :دور النظام الرقمي في تنظيم ممارسة العملية الانتخابية 48
المطلب الأول: دور النظام الرقمي في تنظيم ممارسة العملية الانتخابية 48
الفرع الاول :علي مستوى البلدية 48
الفرع الثاني :على مستوى الولاية 49
الفرع الثالث : على مستوى الوطن 50
المطلب الثاني : المظاهر والآليات التنظيمية في استخدام الرقمنة في الرقابة على العمليات الانتخابية51
الفرع الأول: السجل الآلي للحالة المدنية..... 52
الفرع الثاني: إدراج تطبيق يسمح بالشطب آليا ما يمكن من التحويل لمكان الإقامة 52
الفرع الثالث: إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقية المعلوماتية للناخبين 53
الفرع الرابع: إدراج تطبيق يمكن من تطهير القوائم الانتخابية من حالات الوفاة 53
الفرع الخامس: إدراج تطبيقية خاصة تسمح بإدراج مراكز ومكاتب تصويت على مستوى السلطة المحلية لبلديات 53
المطلب الثالث: الدور الرقابي للنظام الرقمي في العملية الانتخابية 54
الفرع الاول : الدور الرقابي للنظام الرقمي في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية 54
الفرع الثاني: الدور الرقابي للنظام الرقمي أثناء المرحلة المعاصرة للعملية الانتخابية 55
الفرع الثالث: الدور الرقابي للنظام الرقمي في المرحلة البَعدية للعملية الانتخابية 56
المبحث الرابع :فعالية وتحديات النظام الرقمي في الرقابة على العملية الانتخابية..... 57
المطلب الأول: فعالية النظام الرقمي في الرقابة على الانتخابات 57
الفرع الاول: فعالية النظام الرقمي في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية 57
الفرع الثاني: فعالية النظام الرقمي في المرحلة المعاصرة للعملية..... 58
الفرع الثالث: فعالية النظام الرقمي في المرحلة البَعدية للعملية الانتخابية 59
المطلب الثاني: تحديات النظام الرقمي في الرقابة على العمليات الانتخابية 60
الفرع الأول :ضعف البنية التحتية الرقمية..... 60
الفرع الثاني:المخاطر الأمنية والهجمات السيبرانية 60

الفرع الثالث: نقص الكفاءات البشرية المؤهلة 60
الفرع الرابع: عدم وجود إطار قانوني واضح 60
الفرع الخامس: عدم ثقة المواطنين في النظام الرقمي 60
الفرع السادس: التمييز الرقمي 61
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات النظام الرقمي في الرقابة على العمليات الانتخابية61
الفرع الأول: تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع التغطية.....61
الفرع الثاني: وضع إطار قانوني وتشريعي متطور.....61
الفرع الثالث :التكوين المستمر للكفاءات البشرية..... 61
الفرع الرابع: تعزيز الأمن السيبراني.....61
الفرع الخامس: إطلاق حملات توعية للمواطنين..... .61
الفرع السادس: ضمان الإدماج الرقمي لجميع الفئات 61
المبحث الخامس : الأرضية الرقمية كآلية لترقية الخدمة وضمان الشفافية العملية الانتخابية..... 62
المطلب الأول : التسجيل في القوائم الانتخابية .....62...
الفرع الاول: التسجيل لاول مرة .....63...
الفرع الثاني: تغيير مقر الاقامة .....63...
الفرع الثالث: معرفة المركز ورقم طلب نسخة من بطاقة الناخب .....64...
المطلب الثاني: المنصة الرقمية لتسجيل مؤطري الانتخابات .....65..
خلاصة الفصل .....67...

الملخـــــــــص

ملخص

تعتبر الانتخابات جوهر كل عملية تحول ديمقراطي وسبيلا لا غنى عنه في عملية الإصلاح والتغيير ،وتجسيد الشرعية بوصفها الوسيلة الأجدى لإسناد السلطة والتداول السلمي عليها ،من خلال تمكين الشعب من اختيار ممثليه على مختلف المستويات لممارسة السيادة نيابة عنه .

وفي هذا الإطار وجب وضع نظام للرقابة على العملية الانتخابية يضمن سيرها وفقا للقانون بشفافية وبطريقة مهنية وغير منحازة ،عبر جميع مراحلها بدءا من إعداد قوائم الناخبين إلى غاية إعلان النتائج . ولهذا فان عصرنه العملية الانتخابية تعد تحولا رقميا يحاول من خلاله تحقيق الشفافية والنزاهة والمصداقية.

وعليه تناولنا في هذه المذكرة دراسة الدور الذي يؤديه النظام الرقمي في تعزيز الرقابة على العملية الانتخابية، من خلال تحليل آليات الرقابة في مختلف مراحل الانتخابات، واستعراض فعاليتها في ضمان الشفافية، النزاهة، والحد من التزوير.

بدأت الدراسة بتأطير مفاهيمي للنظام الرقمي و الرقمنة، وبيان خصائصها ومميزاتها، خاصة فيما يتعلق بتسهيل تدفق المعلومات، وتحقيق التكامل بين الجهات المعنية بالإشراف على الانتخابات. ثم انتقلت إلى عرض إطاري قانوني وتنظيمي لاستخدام الرقمنة في الانتخابات، مع التركيز على التجربة الجزائرية والتطورات التي عرفتها في هذا المجال.

تناولت المذكرة أيضًا الأدوار الرقابية للنظام الرقمي عبر مختلف مراحل العملية الانتخابية، بدءًا من المرحلة القبلية (كالتسجيل الإلكتروني للناخبين والتصديق الرقمي على القوائم)، مرورًا بيوم الاقتراع (عبر التحقق الإلكتروني من الهوية، وآليات الفرز الرقمي)، وصولًا إلى مرحلة إعلان النتائج ونشرها إلكترونيًا بشفافية.

كما عالجت الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الرقابة الرقمية، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، مخاطر الأمن السيبراني، وقلة الوعي الرقمي لدى الناخبين، واقترحت حلولًا تقنية وتنظيمية لتجاوزها، أبرزها تعزيز الأمن المعلوماتي، وتكوين العاملين، والتوعية الرقمية للمواطنين.

واختتمت المذكرة بمقترحات تؤكد على ضرورة دعم التحول الرقمي في المجال الانتخابي، وتكثيف التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية لتعزيز الحوكمة الانتخابية من خلال الرقمنة.

Summary

Elections are the essence of any process of democratic transformation and an indispensable means of reform and change, embodying legitimacy as the most effective method for conferring authority and ensuring its peaceful transfer by enabling the people to choose their representatives at various levels to exercise sovereignty on their behalf.

In this context, it is necessary to establish a system of oversight over the electoral process to ensure that it proceeds in accordance with the law, transparently, professionally, and impartially throughout all its stages, from the preparation of voter lists to the announcement of results.

Accordingly, modernizing the electoral process constitutes a digital transformation aimed at achieving transparency, integrity, and credibility.

Therefore, in this thesis, we examined the role played by the digital system in strengthening oversight of the electoral process by analyzing the monitoring mechanisms applied at different stages of elections and assessing their effectiveness in ensuring transparency, integrity, and the reduction of fraud.

The study began by providing a conceptual framework for the digital system and digitization, highlighting their characteristics and advantages, especially regarding the facilitation of information flow and the achievement of integration among the entities responsible for supervising elections. It then moved on to present the legal and regulatory framework governing the use of digitization in elections, with a focus on the Algerian experience and the developments it has witnessed in this field.

The thesis also addressed the supervisory roles of the digital system across the various phases of the electoral process, starting with the pre-election stage (such as electronic voter registration and digital validation of voter lists), through election day (including electronic identity verification and digital vote counting

mechanisms), and concluding with the announcement and publication of results electronically in a transparent manner.

Furthermore, the study examined the main challenges facing digital oversight, such as weak technological infrastructure, cybersecurity risks, and the lack of digital awareness among voters. It proposed technical and organizational solutions to overcome these challenges, most notably strengthening information security, training staff, and raising citizens' digital awareness.

The thesis concluded with recommendations emphasizing the need to support digital transformation in the electoral field and to intensify cooperation between national and international institutions to promote electoral governance through digitization.